الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية

HCCAF

الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية

الجمهورية التونسية

رئاسة الجمهورية

الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية

التقرير السنوي

التاسع والعشرون

الملخص التأليفي

29

2023

الجمهورية التونسية

الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية

التقرير السنوي
التاسع والعشرون

للهيئة العليا للرقابة
الإدارية والمالية

الملخص التأليفي

29
2023

كلمة رئيس الهيئة
العليا للرقابة الإدارية والمالية

يتضمن التقرير السنوي التاسع والعشرون للهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية ملخصا حول نشاط الهيئة خلال سنة 2023 في مختلف مجالات أنشطتها المنصوص عليها بالقانون عدد 50 لسنة 1993 والأمر عدد297 لسنة 2023 المؤرخ في 25 أفريل 2023 المتعلق بالتنظيم الإداري والمالي للهيئة وبسير نشاطها.

ويتضمن الباب الأول من التقرير حوصلة لأهم المعطيات الإحصائية في مجال دراسة واستغلال نتائج تقارير الرقابة والتقييم والتفقد الواردة على الهيئة ومتابعة مدى التزام الهياكل المشمولة بالتدقيق بتدارك النقائص والإخلالات المرصودة بتلك التقارير وتنفيذ إجراءات الإصلاح المستوجبة بشأنها.

وفي هذا الإطار، تبرز المعطيات الإحصائية أن الهيئة تولت خلال الفترة المعنية بالتقرير تأمين 58 عملية متابعة شملت دراسة واستغلال نتائج 56 تقريرا رقابيا، توزعت بين هيئات الرقابة العامة الثلاث (36 تقريرا) ومحكمة المحاسبات (12 تقريرا) والتفقديات الوزارية (8 تقارير).

وقد شملت أعمال المتابعة التي أنجزتها الهيئة 72 هيكلا عموميا بين مصالح إدارية مركزية ومصالح إدارية جهوية ومؤسسات عمومية إدارية ومؤسسات عمومية لا تكتسي صبغة إدارية ومنشآت عمومية وشركات ذات مساهمة عمومية وجامعات رياضية ومجامع مهنية وتعاونيات، كما شملت أعمال المتابعة أيضا مهام تقييمية لبرامج وسياسات عمومية و مهام محورية على غرار متابعة التقرير المتّصل بمنظومة التصرف في مياه الري ومتابعة التقرير المتعلق بالإشراف على الؤسسات الصحية الخاصة ومراقبتها ومتابعة التقرير الخاص بتمويل الجمعيات في إطار التعاون الدولي أو كذلك متابعة نتائج تقييم برنامج تأهيل مسالك توزيع المنتوجات الفلاحية .

وقد بلغ العدد الجملي للنقائص والإخلالات التي تولت الهيئة تأمين متابعتها خلال هذه الفترة 3173 إخلالا، شملت مختلف جوانب التصرف العمومي، بدءا بالنقائص المسجلة على مستوى الأدوات التنظيمية الكفيلة بتأمين حسن سير العمل بالهياكل العمومية، وعدم الترابط بين الأنظمة المعلوماتية، وصولا إلى الإخلالات المرصودة على مستوى التصرف الإداري والمالي والتصرف في الشراءات وإعداد وإبرام الصفقات العمومية ومتابعة تنفيذها والتصرف في أسطول السيارات والعربات الإدارية والممتلكات العقارية والتصرف في الصناديق الاجتماعية، مرورا بالنقائص المسجلة على مستوى تنفيذ البرامج والسياسات العمومية .

هذا، وقد أفضت نتائج أعمال المتابعة التي أنجزتها الهيئة خلال سنة 2023 إلى إصلاح 1866 إخلالا من مجموع الإخلالات التي كانت موضوع متابعة، أي بنسبة إصلاح إجمالية بلغت 59 % من مجموع الاخلالات.

وفي هذا السياق، لاحظت الهيئة من خلال إنجازها لأعمال المتابعة، أنّ أغلب الهياكل العمومية المشمولة بالتقارير الرقابية لا تنخرط بصفة تلقائيّة في مسار الإصلاح بمجرد توصلها بنتائج تلك التقارير، وإنما تنتظر تدخل الهيئة العليا للرقابة الإدارية والماليّة للشروع في تدارك النقائص والإخلالات والقيام بتنفيذ الإصلاحات المستوجبة، أو مباشرة الإجراءات الإدارية والقضائية إزاء أخطاء التصرّف أو الأخطاء ذات الصبغة الجزائية التي تم رصدها بالتقارير الرقابية.

ويتضمن الباب الثاني من التقرير السنوي للهيئة بيانا مفصّلا حول مختلف تقارير الرقابة والتفقد والتقييم التي كانت موضوع متابعة من قبل الهيئة، سواء كان ذلك في إطار متابعات أولى أو في إطار متابعات لاحقة، مع حوصلة لأبرز النقائص والإخلالات المستخرجة من تلك التقارير، ولجهود الإصلاح المبذولة من قبل الهياكل المشمولة بالمتابعة، وبيان لأهم التوصيات الصادرة عن الهيئة.

هذا ، وقد سعت الهيئة في إطار الصلاحيات الموكلة إليها قانونا، وفي إطار تكريس رؤيتها الرامية إلى المساهمة في خلق بيئة عمل إدارية تكرّس مبادئ الشفافية والنزاهة والنجاعة والمساءلة ، إلى تطوير طرق وآليات عملها وإكساء أعمال المتابعة التي تؤمنها لمخرجات التقارير الرقابية، بأكبر قدر من النجاعة والشمولية، ويتجلى ذلك خاصة من خلال عدم اقتصارها على المتابعة المستندية لتلك التقارير وحرصها على القيام بزيارات ميدانية للهياكل المشمولة بالتدقيق وعقد جلسات عمل مشتركة مع المسؤولين الأول بهذه الهياكل من أجل ضبط روزنامة دقيقة لتنفيذ الإصلاحات المستوجبة، كما يتجلّى ذلك أيضا من خلال توسيع دائرة الهياكل المعنية بالمتابعة وتشريك جميع الأطراف المعنية بتنفيذ الإصلاحات، على غرار وزارات الإشراف القطاعي بالنسبة للمؤسسات والمنشآت العمومية، أو وزارة المالية بالنسبة للبنوك العمومية والبنك المركزي، أو كذلك رئاسة الحكومة فيما يتعلق خاصة باستيفاء إجراءات استصدار الأدوات التنظيمية الضرورية لحسن سير العمل بالهياكل العمومية أو بمراجعة بعض النصوص الترتيبية أو الإجراءات المنظمة لبعض الأنشطة، أو تطوير النظم المعلوماتية وتحقيق الترابط البيني بينها، أو كذلك بتوضيح التوجهات المستقبلية بشأن بعض الهياكل العمومية.

كما تحرص الهيئة وبصفة دورية، على إحاطة السيد رئيس الجمهورية علما بالصعوبات والتحديات المطروحة على مستوى التصرف العمومي، من خلال إعلامه بمخرجات أعمال مجلس الهيئة وبالتوصيات المنبثقة عنه، أو كذلك من خلال مراسلته حول بعض الملفات ذات الأهمية الوطنية، على غرار الملف المتعلق بالتصرف في الأملاك المصادرة وغيره من الملفات.

وفي إطار حرصها على تجنب تكرّر الأخطاء في التصرف وسعيها إلى الارتقاء بأداء وحوكمة الهياكل العمومية إلى ما يتناسب مع تطلعات المواطنين، تتقدم الهيئة ضمن الباب الثالث من تقريرها السنوي بجملة من التوصيات التي تنقسم إلى توصيات عامة تشمل أهم جوانب التصرف العمومي ، سواء منها الجوانب التنظيمية والأنظمة المعلوماتية أو الجوانب المتّصلة بالتصرف في الموارد البشرية والشراءات والصفقات العمومية والتصرف في أسطول السيارات والعربات الإدارية

والممتلكات العمومية والمخزونات، أو كذلك جوانب التصرف المالي والمحاسبي والتصرف في الميزانية حسب الأهداف، وتوصيات خصوصية تتعلق ببعض البرامج والسياسات العمومية التي كانت موضوع متابعة من قبل الهيئة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

كما يتضمن التقرير السنوي للهيئة ولأوّل مرة، ضمن الباب الرابع منه، دراسة لعينة من تقارير التدقيق في الحسابات التي أنجزتها هيئة الرقابة العامة للمالية بخصوص بعض المشاريع المموّلة عن طريق قروض أو هبات خارجية، مع بيان لأهداف هذه المشاريع ومكوّناتها وطرق تمويلها ولأبرز مخرجات تقارير التدقيق بخصوصها.

أمّا الباب الخامس من التقرير، فيتضمن حوصلة لنشاط الهيئة في مجال تنسيق برامج التدخل السنوية لهيئات الرقابة العامة والتفقديات الوزارية، وذلك في إطار ضمان تنوّع البرنامج العام السنوي لتدخل هياكل الرقابة العامة والتفقد وتفادي حالات ازدواجية البرمجة أو التداخل على مستوى انجاز الأعمال الرقابية، مع الحرص قدر الإمكان على تحقيق التكامل بين هذه الهياكل وتوجيه المهام الرقابية نحو الأولويات الوطنية.

كما يتضمّن التقرير السنوي، لمحة موجزة عن الأنشطة الخارجية للهيئة خلال سنة 2023 من خلال حوصلة لمشاركاتها في بعض الندوات والملتقيات المحلية والدولية ذات العلاقة بمجالات الرقابة والحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد ولإسهاماتها في هذه اللقاءات.

أمّا الباب الأخير من التقرير، فيشتمل على بيانات متصلة بالتسيير الإداري والمالي للهيئة، تمّ من خلاله تكريسا لمبدأي الشفافية والمساءلة، عرض الأرقام والمعطيات المتعلقة بالميزانية المرصودة للهيئة خلال سنة 2023 والموارد البشرية المتوفرة لديها وأهم جوانب التصرف الإداري والمالي بها، مع تقديم لمحة عن المجهودات المبذولة على مستوى رقمنة الأرشيف الخاص بالهيئة.

ويتزامن نشر هذا التقرير مع مرور بلادنا بمرحلة دقيقة يشهد فيها التصرف العمومي تحديات وصعوبات كبرى سواء على المستوى الوطني أو على المستويين الجهوي والمحلي، وتبرز هذه الصعوبات خاصة على مستوى تعدّد أخطاء في التصرف وتكرّرها وتدهور التوازنات المالية لعديد المؤسسات والمنشآت العمومية وتسجيلها لخسائر متراكمة وتقلص دورها الاقتصادي والاجتماعي، وعدم قدرة البعض منها على إجراء الإصلاحات المستوجبة نظرا لعدم توفر الإمكانيات المادية والكفاءات البشرية الضرورية، أو كذلك لعدم وضوح الرؤيا أحيانا حول التوجهات المستقبلية لهذه الهياكل.

إن تطوير طرق وأساليب التصرف وتحسين أداء الهياكل العمومية، يستوجب حتما القيام بإصلاحات عاجلة وعميقة تشمل جميع جوانب التصرف العمومي، بدءا بمراجعة وتطوير الأدوات التنظيمية الضرورية لحسن سير العمل وتعزيز أنظمة الرقابة الداخلية بالهياكل العمومية وتكريس قيم وثقافة الحوكمة الرشيدة بها، وصولا إلى تعميم الرقمنة وتطوير النظم المعلوماتية المعتمدة وتحقيق الترابط البيني بينها، مرورا بإرساء آليات التصرف التقديري في الوظائف والكفاءات وإحكام التصرف في موارد الدولة.

كما يستوجب أيضا انخراط الهياكل والمؤسسات الرقابية في هذا المسار بصورة عاجلة وفعالة والتطوير الدائم لآليات ومناهج عملها طبقا للمعايير الدولية المعتمدة و كذلك بناء قدرات إطاراتها عبر الاستفادة القصوى من التطورات الحاصلة على مستوى التكنولوجيات الرقمية والبرمجيات الحديثة للرقابة، كما يستوجب أيضا العمل على تدارك النقائص الموجودة بالمنظومة الرقابية الحالية والناجمة بالأساس عن تعدّد الهياكل الرقابية وضعف التنسيق بينها وخاصة غياب رؤية شاملة ومتكاملة تضبط مخاطر التصرف على المستوى الوطني وتسمح بتحديد الأولويات وترشيد برمجة المهام الرقابية.

وفي هذا الإطار، ولتجاوز الهنات التي يشكوا منها المشهد الرقابي الحالي، حرصت الهيئة على إيلاء أهمية قصوى لإنجاز مشروع رقمنة منظومة الرقابة والتفقد والتدقيق في القطاع العام الذي يصبو إلى تشبيك هياكل الرقابة والتفقد والتدقيق والمتابعة عبر منظومة معلوماتية وطنية مندمجة تمكّن من تبادل المعلومات بين مختلف خطوط الرقابة وإرساء آليات تنسيق وتكامل بينها، وإنشاء قاعدة بيانات يتم من خلالها تجميع كافة التقارير الرقابية والمعطيات الاحصائيات ومعالجة محتواها بما يسمح برسم خارطة المخاطر على المستوى الوطني وترشيد المهام الرقابية واختصار آجال إنجازها.

وفي هذا الخصوص، تولت الهيئة خلال سنة 2023، وبعد الانتهاء من اعداد الدراسة الفنية للمشروع بالتعاون والتنسيق مع وحدة الإدارة الالكترونية برئاسة الحكومة ومركز التعاون الرقمي التونسي الكوري، الشروع في تطوير إحدى مكوّنات هذه المنظومة الخاصة بمتابعة نتائج التقارير الرقابية وذلك عبر رقمنة هذا المسار بالتعاون مع الشركة الوطنية التي تم اختيارها لتطوير المنظومة المعلوماتية والمركز الوطني للإعلامية، على أن يتم مواصلت استكمال تطوير بقية مكوّنات المشروع خلال الفترة القادمة.

وإيمانا منها بالدور الهام الموكول لها في دعم وإسناد جهود الدولة الرامية إلى حسن التصرف في المال العام ومكافحة الفساد، تعكف الهيئة حاليا، وبتعليمات من السيد رئيس الجمهورية، على صياغة نصّ جديد خاص بتطوير منظومة الرقابة والتفقد والتدقيق والمتابعة في القطاع العام، تسعى من خلاله إلى معالجة النقائص الموجودة حاليا على مستوى هذه المنظومة واختصار آجال انجاز المهمات الرقابية وإحكام التنسيق والتكامل بين مختلف خطوط الرقابة وإكساء تدخلاتهم النجاعة القصوى، بالإستئناس بمخرجات ورشات التفكير والنقاش التي جمعتها بكامل مكوّنات المشهد الرقابي، مع الحرص على تعزيز مهام وصلاحيات الهيئة في ضمان حسن التصرف في المال العام ومكافحة الفساد بما يتناسب مع موقعها المحوري في المنظومة الرقابية ويواكب التطورات والتحديات المستجدة على المستويين الوطني والدولي.

عماد الحزقي

رئيس الهيئة العليا للرقابة الادارية والمالية

الإحصائيات والمؤشرات

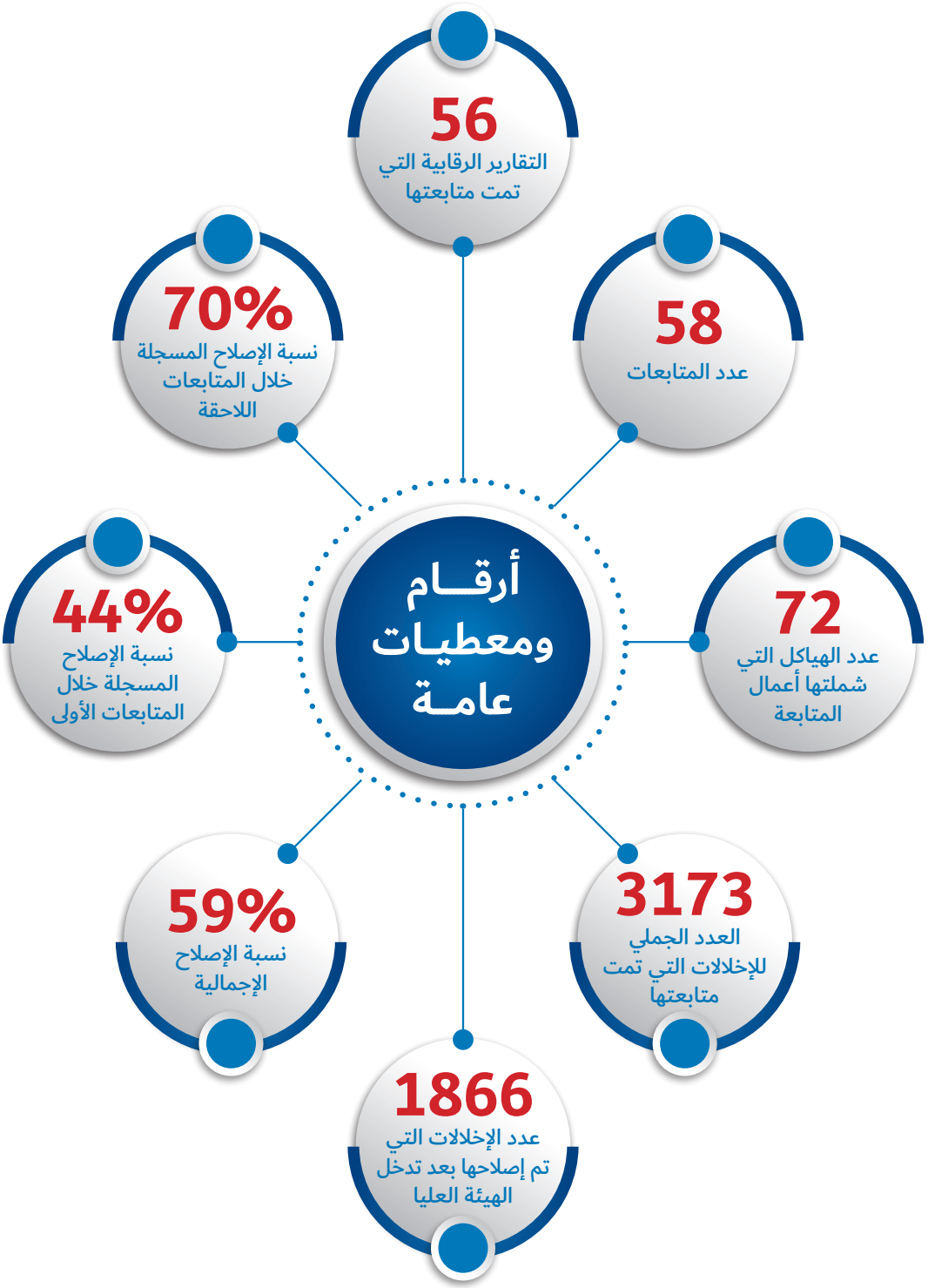
أرقام ومعطيات عامة
56
التقارير الرقابية التي تمت متابعتها
58
عدد المتابعات
72
عدد الهياكل التي شملتها أعمال المتابعة
3173
العدد الجملي للإخلالات التي تمت متابعتها
1866
عدد الإخلالات التي تم إصلاحها بعد تدخل الهيئة العليا
59%
نسبة الإصلاح الإجمالية
44%
نسبة الإصلاح المسجلة خلال المتابعات الأولى
70%
نسبة الإصلاح المسجلة خلال المتابعات اللاحقة

1- إحصائيات ومؤشرات

تتولى الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية طبقا لمقتضيات القانون عدد50 لسنة 1993 المؤرخ في 03 ماي 1993 والفصل الثاني من الأمر عدد297 لسنة 2023 المؤرخ في 25 أفريل2023 المتعلق بضبط التنظيم الإداري والمالي للهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية وبسير عملها ، تنسيق برامج تدخل هياكل المراقبة العامة لمصالح الدولة والمنشآت العمومية ودراسة واستغلال التقارير الرقابية الصادرة عنها وتقارير التفقد الصادرة عن التفقديات العامة الوزارية واقتراح ما تراه من إجراءات عملية كفيلة بتلافي النقائص وتحسين طرق التصرف ومتابعة تنفيذها. كما يمكن للهيئة متابعة نتائج المهام الرقابية التي تنجزها محكمة المحاسبات والمضمنة بتقاريرها السنوية

في هذا الإطار، تولت الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية خلال سنة 2023 دراسة واستغلال **56 تقريرا رقابيا**، توزعت بين **36** تقرير صادر عن هيئات الرقابة العامة الثلاث (من ضمنها **17** تقرير صادر عن هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية، و**14** تقرير صادر عن هيئة الرقابة العامة للمالية، و**05** تقارير صادرة عن هيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية)، و**12** تقرير صادر عن محكمة المحاسبات، و**08** تقارير تفقد صادرة عن تفقديات عامة وزارية مختلفة. وذلك طبقا لما يبينه الرسم البياني التالي:

توزيع التقارير التي تمت متابعتها من قبل الهيئة حسب هياكل الرقابة والتفقد

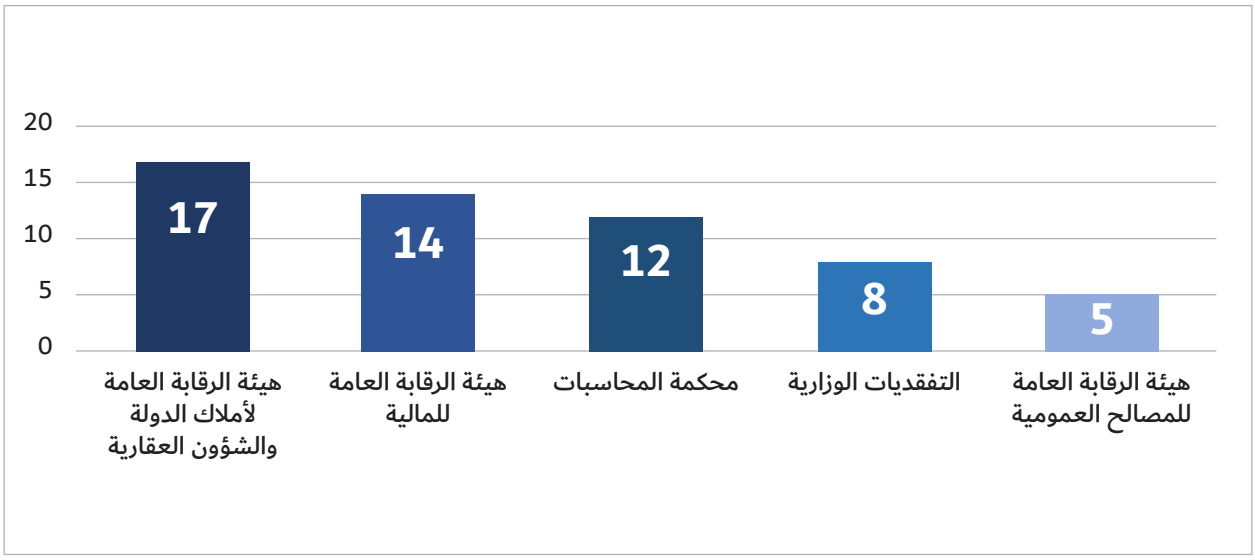

ويبيّن الجدول التالي توزيع التقارير الرقابية وتقارير التفقد التي أمّنت الهيئة متابعتها خلال سنة 2023، مع بيان هيكل الرقابة أوالتفقد المنجز للتقرير موضوع المتابعة ومستوى متابعة هذا التقرير.

توزيع التقارير التي تمت متابعتها حسب هياكل الرقابة والتفقد ومستوى

هيئات الرقابة العامة الثلاث			
ع/ر	موضوع التقرير(أو الهيكل المعني بالرقابة)	هيكل الرقابة أو التفقد	مستوى المتابعة
1	تفويت الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية في أراضي صالحة للبناء	هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية	متابعة أولى+ متابعة ثانية
2	أسطول السيارات التابع لوزارة الصحة		متابعة أولى
3	أسطول السيارات التابع لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري		متابعة أولى + متابعة ثانية
4	الوكالة البلدية للتصرف		متابعة أولى
5	التصرف في المحجوزات الديوانية بمينائي تونس وسوسة		متابعة أولى
6	الشركة التونسيّة للملاحة		متابعة أولى
7	أسطول السيارات التابع لوزارة الماليّة		متابعة أولى
8	البنك الوطني الفلاحي(إسناد القروض الفلاحية)		متابعة أولى
9	الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد		متابعة أولى
10	وكالة إحياء التراث والتنمية الثقافية		متابعة لاحقة
11	تقييم التصرف المعلوماتي في أملاك الدولة العقارية وفي قضايا نزاعات الدولة		متابعة ثانية
12	الإدارة العامة للمصالح المشتركة بوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية		متابعة ثانية
13	الوكالة التونسية للتكوين المهني (حول إنجاز اتفاقيتي تمويل مبرمة بين الدولة التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية في إطار دعم خدمات التكوين الموجّهة للمؤسسات).		متابعة ثانية
14	تقييم وإعادة توظيف العقارات الدولية الفلاحية المسترجعة.		متابعة ثالثة
15	شركة البحث عن النفط واستغلاله بالبلاد التونسية		متابعة ثانية
16	أسطول السيارات التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية		متابعة ثانية
17	المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بمنوبة		متابعة ثالثة

1	مؤسسة التلفزة التونسية	هيئة الرقابة العامة للمالية	متابعة أولى
2	الشركة الجديدة للطباعة والصحافة والنشر		متابعة أولى
3	التصرف في منظومة EVAX		متابعة أولى
4	تدقيق أداء وزارة التجهيز والإسكان		متابعة أولى
5	صندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع السياحي وتقييم تدخلاته		متابعة أولى
6	وكالة إحياء التراث والتنمية الثقافية		متابعة ثانية
7	المكتب الحدودي للعمليات التجارية برادس الميناء		متابعة ثانية
8	مركز الإعلامية لوزارة المالية		متابعة ثانية
9	الجامعة التونسية لألعاب القوى		متابعة ثانية
10	المركب الصحي بجبل الوسط		متابعة ثالثة
11	تعاونية موظفي الشرطة والأمن الوطنيين والسجون والإصلاح		متابعة ثانية
12	وكالة الكحول		متابعة ثالثة
13	الصيدلية المركزية بالبلاد التونسية		متابعة ثانية
14	المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية		متابعة لاحقة
1	المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية	هيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية	متابعة أولى
2	الشركة التونسية للكهرباء والغاز		متابعة أولى
3	الديوان التونسي للتجارة		متابعة أولى
4	مؤسسة "التلفزة التونسية"		متابعة ثالثة
5	مصالح وزارة التجارة		متابعة ثالثة

محكمة المحاسبات			
ع/ر	موضوع التقرير (أو الهيكل المعني بالرقابة)	الهيكل الرقابي	مستوى المتابعة
1	شركة الخدمات الوطنية والإقامات	محكمة المحاسبات (التقرير السنوي عدد 32)	متابعة أولى
2	التصرف في مياه الري		متابعة أولى
3	الإشراف على المصحات الخاصة ومراقبتها		متابعة أولى
4	تمويل الجمعيات في إطار التعاون الدولي		متابعة أولى
5	حوادث الشغل والأمراض المهنية		متابعة أولى
6	برنامج تأهيل مسالك توزيع المنتوجات الفلاحية		متابعة أولى
7	تقييم برنامج الخدمات الجامعية		متابعة أولى
8	بنك الإسكان		متابعة ثانية
9	الأراضي الفلاحية المهيكلة	محكمة المحاسبات (التقرير السنوي عدد 31)	متابعة ثالثة
10	المركز الجهوي لمراقبة الأداءات صفاقس1		متابعة ثانية
11	المركز الجهوي لمراقبة الأداءات صفاقس2		متابعة ثانية
12	المندوبية الجهوية للتربية بسوسة		متابعة ثالثة

التفقديات الوزارية			
ع/ر	موضوع التقرير (أو الهيكل المعني بالرقابة)	الهيكل الرقابي	مستوى المتابعة
1	مجمع صناعات المصبرات الغذائية	التفقدية العامة لوزارة الصناعة والمناجم والطاقة	متابعة أولى
2	المجمع الكيميائي التونسي (معمل الأمونيتر بقابس)		متابعة أولى
3	شركة طينة للخدمات البترولية		متابعة أولى
4	الشركة التونسية الكويتية الصينية للبترول		متابعة أولى
5	متابعة وتقييم بعض جوانب التصرف في منظومة دعم المواد الأساسية (مادة "الفرينة").	التفقدية العامة لوزارة التجارة وتنمية الصادرات	متابعة أولى
6	الوكالة الوطنية للمترولوجيا		متابعة ثانية
7	شركة تونس للطرقات السيارة	التفقدية العامة لوزارة التجهيز والإسكان	متابعة أولى
8	الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد(تفقد العمليات المتعلقة بقبول المحجوز من مواد الاختصاصات وكيفية التصرف فيه)	وحدات التفقد بالإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص والإدارة العامة للأداءات	متابعة أولى

وقد تولّت الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية خلال سنة 2023، تأمين **58** متابعة لنتائج التقارير الرقابية (باعتبار إنجاز متابعتين أولى وثانية لتقريرين رقابيين خلال نفس السنة، يتعلق أوّلهما بتفويت الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية في أراضي صالحة للبناء وثانيهما بالتصرف في أسطول السيارات التابع لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري)، لمراقبة مدى التزام الهياكل التي خضعت للتدقيق والرقابة بتدارك النقائص والإخلالات المرصودة بالتقارير الرقابية وتقارير التفقد وتنفيذ الإصلاحات الضرورية بشأنها وتقديم التوصيات المستوجبة من أجل استحثاث إجراءات الإصلاح .

وقد توزعت أعمال المتابعة التي تولت الهيئة العليا إنجازها بين متابعات أولى **(31 متابعة)** شملت تقارير رقابية حديثة، ومتابعات لاحقة **(27 متابعة)** شملت تقارير رقابية سبق وأن كانت موضوع متابعة أو متابعات سابقة من قبل الهيئة.

ويبرز الرسم البياني التالي توزيع المتابعات المنجزة من قبل الهيئة العليا خلال سنة 2023 حسب مستويات المتابعة:

توزيع متابعات الهيئة حسب مستويات المتابعة

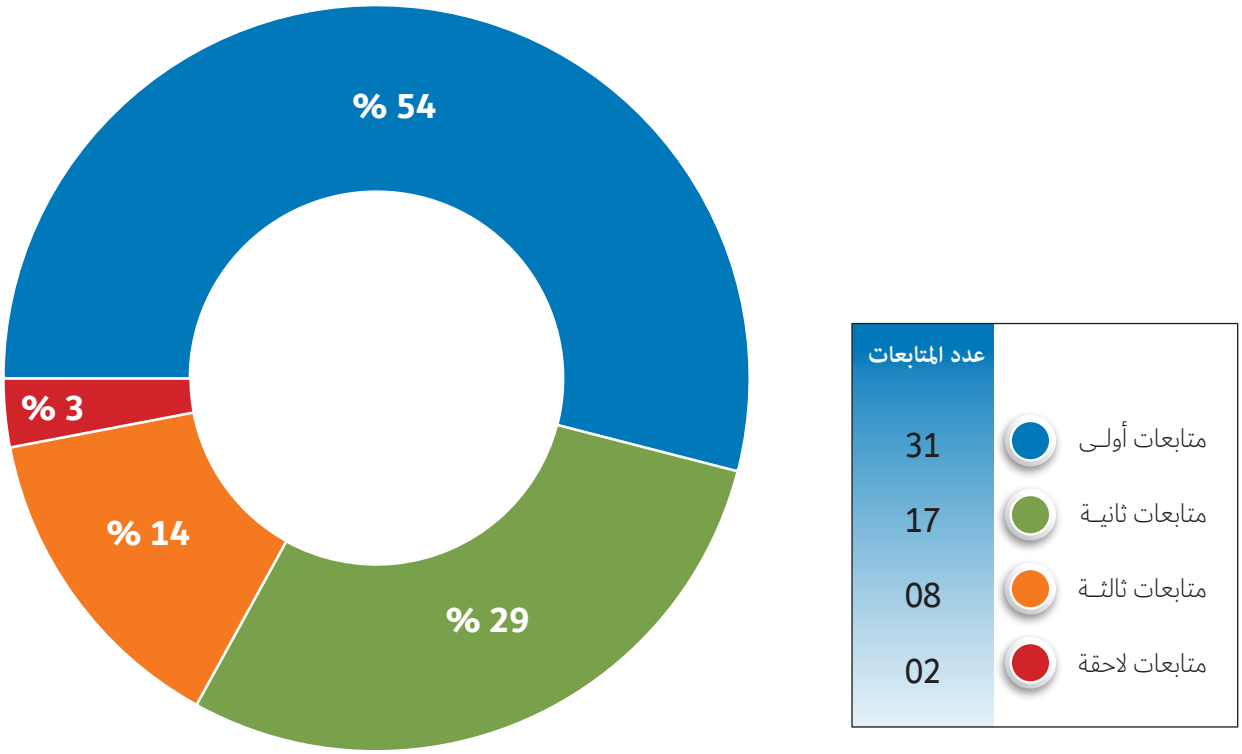

وتمثل المتابعات الأولى أكثر من نصف عدد المتابعات المنجزة خلال سنة 2023، وهو ما يعكس الأهمية التي توليها الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية لهذا المستوى من المتابعات بالنظر من جهة، لحداثة التقارير الرقابية المتعلقة بها، ومن جهة أخرى لحرص الهيئة على استعجال تحقيق الإصلاحات ومرافقة تنفيذها.

وتمثّل نسبة المتابعات الأولى والثانية **82 %** من مجموع المتابعات، وقد سجّلت هذه النسبة تطوّرا تدريجيا مقارنة بالثلاث سنوات الأخيرة، حيث بلغت هذه النسبة 70 % خلال سنتي 2020-2021 و77 % خلال سنة 2022 لترتفع إلى 82 % خلال سنة 2023.

علما وأن إقرار وجاهة مواصلة المتابعة من عدمه، يعود إلى مجلس الهيئة بالاعتماد على تقييم موضوعي لمدى انخراط الهياكل المعنية بالمتابعة في جهود الإصلاح وأهمية النقائص المتبقية والآجال التي تتطلّبها عمليات الإصلاح ومدى ارتباطها بالهيكل الخاضع للمتابعة، مع حرص الهيئة على تشريك التفقديات العامة الوزارية ووحدات التدقيق الداخلي داخل المؤسسات والمنشآت العمومية في تأمين متابعة النقائص المتبقية والتي لم يتمّ تنفيذها ودعوة مختلف الهياكل المعنية بالمتابعة إلى تقديم جدولة زمنية دقيقة لتنفيذ تلك الإصلاحات وإعلام الهيئة العليا للرقابة بالنتائج المحققة.

وقد بلغ العدد الجملي للنقائص والإخلالات التي تولت الهيئة متابعتها خلال الفترة المشمولة بالتقرير **3173 إخلالا**، شملت مختلف جوانب التصرف العمومي، بدءا بالنقائص التنظيمية وغياب أو عدم تحيين الأدوات التنظيمية الكفيلة بتأمين حسن سير العمل بالهياكل العمومية، وافتقار الأنظمة المعلوماتية للمواصفات الفنية المستوجبة ولمتطلبات السلامة المعلوماتية، وصولا إلى الإخلالات المرصودة على مستوى التصرف الإداري والمالي والتصرف في الشراءات وإعداد وإبرام الصفقات العمومية ومتابعة تنفيذها وكذلك التصرف في أسطول السيارات والعربات الإدارية والممتلكات العقارية والتصرف في الصندوق الاجتماعي، مرورا بالنقائص المسجلة على مستوى تنفيذ البرامج والسياسات العمومية على غرار ما تمت معاينته على مستوى برنامج الخدمات الجامعية أو التصرف في مياه الري أو تنظيم الحج (اللجنة الوطنية للحج والعمرة وشركة الخدمات الوطنية والإقامات) أو الإشراف على المصحات الخاصة ومراقبتها أو تمويل الجمعيات في إطار التعاون الدولي أو برنامج تأهيل مسالك توزيع المنتوجات الفلاحية، أو كذلك على مستوى بعض الجوانب الفنية و الخصوصية على غرار التصرف في المحجوزات الديوانية أو تصرف الوكالة البلدية للتصرف في المآوى أو التصرف التجاري بالشركة التونسية للملاحة أو إعداد وتنفيذ مخططات الاستثمار في مجال إنتاج الكهرباء بالشركة التونسية للكهرباء والغاز أو إجراءات إسناد القروض الفلاحية من قبل البنك الوطني الفلاحي أو إنتاج التبغ بالوكالة الوطنية للتبغ والوقيد.

وقد حرصت الهيئة خلال كامل أعمال المتابعة على عدم الاكتفاء بالمتابعة المستندية للتقارير الرقابية وتبادل المراسلات مع الهياكل المشمولة بالتدقيق، وسعت إلى برمجة زيارات ميدانية لهذه الهياكل المعنية، وعقد جلسات عمل مشتركة مع المسؤولين الأول بها وكذلك مع المسؤولين

بوزارات الإشراف القطاعي متى اقتضى الأمر ذلك، من أجل تذليل الصعوبات التي قد تحول أحيانا دون تنفيذ التوصيات المضمنة بالتقارير الرقابية ومن أجل تحسيس مختلف الأطراف المعنية بوجوب اتخاذ الإجراءات الراجعة لها بالنظر.

وتبرز نتائج أعمال المتابعة التي أنجزتها الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية خلال كامل سنة 2023، أنه تمّ التوفق في إصلاح **1866 إخلالا** من مجموع الإخلالات موضوع المتابعة أي بنسبة إصلاح إجمالية بلغت **59 %**، تراوحت حسب مستويات المتابعة بين **70 %** على مستوى المتابعات اللاحقة و**44 %** على مستوى المتابعات الأولى.

وقد سجّلت نسبة الإصلاح تطوّرا على مستوى المتابعات الأولى مقارنة بسنة 2022، وارتفعت من 40 % سنة 2022 إلى 44 % سنة 2023، إلاّ أنّ هذه النسبة تبقى دائما في حدود معيّنة، باعتبار ما يتطلّبه تنفيذ بعض الإصلاحات من آجال تتجاوز في أغلب الأحيان المدة الفاصلة بين تبليغ التقرير النهائي للجهة المعنية وانطلاق أعمال المتابعة الأولى.

في المقابل، تراجعت نسبة الإصلاح على مستوى المتابعات اللاحقة باعتبار تركّز عدد هام من التوصيات المتبقية في هذا المستوى من المتابعة، على بعض المسائل التنظيمية التي تتطلّب حيّزا زمنيا هاما لتنفيذها، على غرار مراجعة الهياكل التنظيمية أو النظم الأساسية، أو ارتباط توصيات أخرى باستصدار نصوص قانونية أو ترتيبية تتجاوز صلاحيات الهيكل الخاضع للتدقيق، وهي مسائل تتطلب إجراءات مطوّلة نسبيا، وذلك على غرار ما تمت معاينته بخصوص نتائج متابعة التقارير الرقابية الخاصة بالتلفزة التونسية ووكالة الكحول والمندوبية الجهوية للتربية بسوسة، أو كذلك بسبب عدم قدرة عدد من الهياكل أحيانا على إنجاز بعض الإصلاحات المستوجبة مثلما تمت ملاحظته على مستوى وكالة إحياء التراث والتنمية الثقافية أو الوكالة الوطنية للمترولوجيا.

وقد شملت أعمال المتابعة التي أنجزتها الهيئة خلال السنة المعنية بالتقرير **72 هيكلا** عموميا بين مصالح إدارية مركزية (الإدارة العامة للجمعيات والأحزاب السياسية برئاسة الحكومة، وزارة الصحة، وزارة المالية، الإدارة العامة للديوانة، وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية، وزارة التجهيز والإسكان، وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وزارة التجارة وتنمية الصادرات، وزارة الشؤون الخارجية، الوزارة المكلفة بالتعاون الدولي، وزارة السياحة...) ومصالح إدارية جهوية ومؤسسات عمومية إدارية (المركزين الجهويين لمراقبة الأداءات تونس1 وتونس2، المندوبية الجهوية للتربية بسوسة، المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بمنوبة ، مكتب التقييم والبحوث المائية، مؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي، وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي، المركز الوطني للحماية من الأشعة، ديوان الخدمات الجامعية للشمال) ومؤسسات عمومية لا تكتسي صبغة إدارية ومنشآت عمومية (المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية، الديوان الوطني التونسي للسياحة، وكالة إحياء التراث والتنمية الثقافية، مركز الإعلامية لوزارة المالية، وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية، الوكالة الوطنية للمترولوجيا، الوكالة التونسية للتكوين المهني، المركب الصحي بجبل الوسط، الوكالة العقارية الفلاحية، الشركة

الوطنية العقارية للبلاد التونسية، شركة الخدمات الوطنية والإقامات، الشركة التونسية للملاحة، الشركة التونسية للكهرباء والغاز، شركة تونس للطرقات السيارة، مؤسسة «التلفزة التونسية»، الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد، الديوان التونسي للتجارة، الصيدلية المركزية بالبلاد التونسية، وكالة الكحول، البنك الوطني الفلاحي، بنك الإسكان، الشركة الجديدة للطباعة والصحافة والنشر، المجمع الكيميائي التونسي، الصندوق الوطني للتأمين على المرض) وشركات ذات مساهمة عمومية (الشركة التونسية الكويتية الصينية للبترول، شركة طينة للخدمات البترولية، ، شركة البحث عن النفط واستغلاله بالبلاد التونسية، الشركة التونسية للشحن والترصيف) ومجمع مهني (مجمع صناعات المصبرات الغذائية) و جمعيات وتعاونيات (الجامعة التونسية لألعاب القوى، تعاونية موظفي الشرطة والأمن الوطنيين والسجون والإصلاح).

كما شملت أعمال المتابعة أيضا مهام تقييمية لبرامج وسياسات عمومية أو مهام محورية، على غرار متابعة التقرير المتّصل بمنظومة التصرف في مياه الري التي شملت المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية وشركة استغلال قنال وأنابيب مياه الشمال والوكالة العقارية الفلاحية، ووكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية، ومكتب التقييم والبحوث المائية ومؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي، ووكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي، أو متابعة التقرير المتعلق بالإشراف على المصحات الخاصة ومراقبتها التي شملت وزارة الصحة ووزارة التجارة وتنمية الصادرات والمركز الوطني للحماية من الأشعة والصندوق الوطني للتأمين على المرض والوكالة الوطنية للتصرف في النفايات والوكالة الوطنية للرقابة الصحية والبيئية للمنتجات(سابقا)، أو متابعة نتائج التقرير الخاص بتمويل الجمعيات في إطار التعاون الدولي والتي شملت البنك المركزي التونسي والإدارة العامة للجمعيات والأحزاب السياسية برئاسة الحكومة ووزارة الشؤون الخارجية والوزارة المكلفة بالتعاون الدولي، أو كذلك متابعة نتائج تقييم برنامج تأهيل مسالك توزيع المنتوجات الفلاحية التي شملت وزارة التجارة وتنمية الصادرات والإدارات الجهوية للتجارة ووكالة التهذيب والتجديد العمراني وصندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية.

ويبين الرسم البياني التالي توزيع المتابعات التي أنجزتها الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية حسب طبيعة الهياكل التي شملتها أعمال المتابعة:

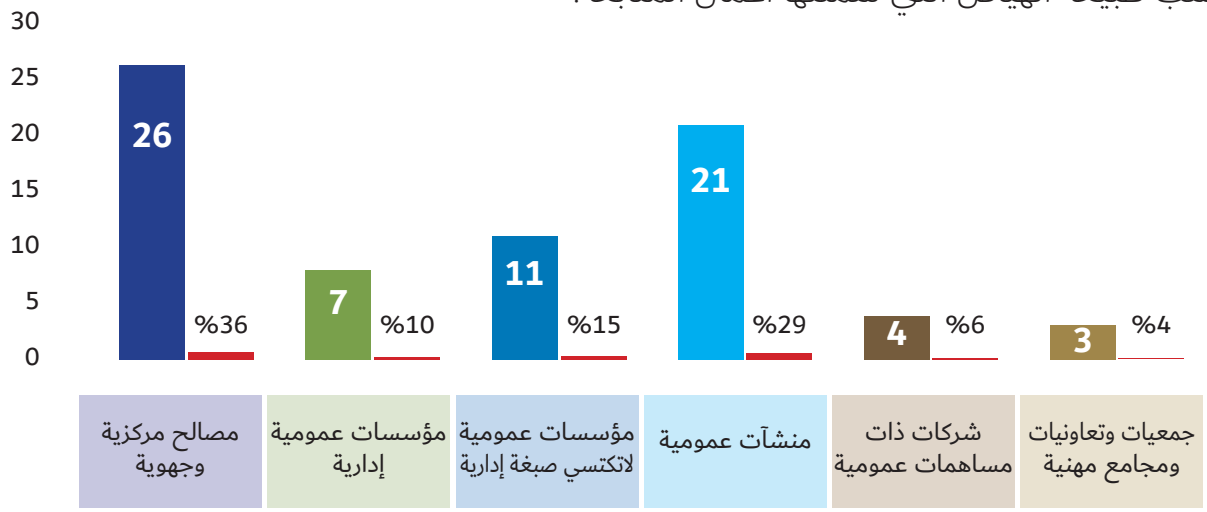

2- دراسة واستغلال نتائج التقارير الرقابية ومتابعة تنفيذ الإصلاحات

تتولى الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية دراسة واستغلال نتائج التقارير الرقابية الواردة عليها من قبل هيئات الرقابة العامة والتفقديات العامة الوزارية أو المنشورة بالتقرير السنوي لمحكمة المحاسبات، واستخراج أبرز النقائص والإخلالات التي تم رصدها وتبويبها ضمن محاور للمتابعة حسب مختلف مجالات التصرف العمومي، ثم مساءلة الجهات الخاضعة للرقابة أو التدقيق أو التفقد عن الإجراءات المتخذة من قبلها من أجل تدارك تلك النقائص والإخلالات ومتابعة تنفيذ الإصلاحات المستوجبة بشأنها.

وتتخذ أعمال المتابعة في مرحلة أولى شكلا مستنديا من خلال تبادل المراسلات والوثائق مع الجهات المعنية بالتقارير الرقابية بخصوص إجراءات التدارك والاصلاح المتخذة من قبلها، ثمّ تتخذ في مرحلة ثانية شكلا ميدانيا من خلال القيام بزيارات لمقرات الهياكل المعنية وعقد جلسات عمل مشتركة مع المسؤولين بها من أجل الوقوف على حقيقة الإجراءات المتخذة والتسريع في نسق الإصلاحات المستوجبة ومحاولة تذليل الصعوبات المطروحة أحيانا.

وعلى ضوء النتائج المحققة، يتم عرض أعمال المتابعة والتداول بشأنها في إطار الاجتماعات الدورية لمجلس الهيئة الذي يقّرر إما مواصلة متابعة نتائج التقرير الرقابي في إطار متابعة لاحقة لاستكمال متابعة تنفيذ الإصلاحات المستوجبة، وإمّا اتّخاذ قرار بإنهاء متابعة نتائج التقرير الرقابي على مستوى الهيئة مع تكليف التفقدية العامة للوزارة أو وحدة التدقيق الداخلي بالمؤسسة أو المنشأة العمومية بمتابعة تنفيذ التوصيات المتبقية التي لا تزال في طور الإصلاح، وذلك إذا ما تبين للمجلس توفق الهيكل المعني في إصلاح نسبة هامة من الإخلالات وانخراطه التام في مسار الإصلاح.

كما يمكن لمجلس الهيئة أيضا اتخاذ قرار بإيقاف المتابعة، إذا ما تبين له انعدام الجدوى من مواصلة متابعة نتائج تقرير رقابي، وذلك إما لطول الحيز الزمني الذي يمكن أن يستغرقه تدارك الإخلالات المتبقية أو لعدم قدرة الهيكل المعني على الإصلاح أو كذلك لارتباط تحقيق الإصلاحات المتبقية بهياكل أخرى (رئاسة الحكومة، وزارة المالية، وزارات الإشراف القطاعي...)، مع الحرص في كل الحالات على تكليف التفقدية العامة بالوزارة أو وحدة التدقيق الداخلي بالمؤسسة أو المنشأة العمومية بمتابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن الهيئة ومدّها بالنتائج المحققة.

ويبرز الجدول التالي النتائج الإجمالية لدراسة واستغلال التقارير الرقابية وتقارير التفقد ومدى التزام الهياكل المعنية بالمتابعة بتحقيق الإصلاحات المستوجبة خلال مختلف مراحل المتابعة، وذلك بعد توزيع هذه الهياكل حسب وزارات الإشراف القطاعي الراجعة لها بالنظر.

النتائج الإجمالية لدراسة واستغلال نتائج التقارير الرقابية وتقارير التفقد				
الإشراف القطاعي		موضوع التقرير (أو الهيكل المعني بالمتابعة)	عدد النقائص المستخرجة	النقائص التي تم تداركها أو تبريرها	نسبة الإصلاح (%)
رئاسة الجمهورية	1	المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية (2 تقارير)	115	32	28
	2	شركة الخدمات الوطنية والإقامات	31	12	39
رئاسة الحكومة	1	تمويل الجمعيات في إطار التعاون الدولي	25	1	4
	2	مؤسسة "التلفزة التونسية" - (تقرير هيئة الرقابة العامة للمالية)	50	30	60
	3	مؤسسة «التلفزة التونسية» - (تقرير هيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية)	155	119	77
وزارة الداخلية	1	الوكالة البلدية للتصرف	258	127	49
وزارة المالية	1	التصرف في المحجوزات الديوانية بمينائي تونس وسوسة	11	5	45
	2	أسطول السيارات التابع لوزارة الماليّة	22	13	59
	3	المكتب الحدودي للعمليات التجارية برادس الميناء	81	57	70
	4	مركز الإعلامية لوزارة المالية	59	55	93
	5	البنك الوطني الفلاحي(إسناد القروض الفلاحية)	60	16	27
	6	بنك الإسكان	103	43	42
	7	وكالة الكحول	72	56	78
	8	المركز الجهوي لمراقبة الأداءات صفاقس1	45	38	84
	9	المركز الجهوي لمراقبة الأداءات صفاقس2	31	26	84
	10	الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد (2 تقارير)	101	45	45
وزارة الشؤون الإجتماعية	01	حوادث الشغل والأمراض المهنية	72	18	25
	02	أسطول السيارات التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية	17	13	76
وزارة الصحة	01	تمويل الجمعيات في إطار التعاون الدولي	25	1	4
	02	أسطول السيارات التابع لوزارة الصحة	25	18	72
	03	الإشراف على المصحات الخاصة ومراقبتها	73	11	15
	04	الصيدلية المركزية بالبلاد التونسية	127	61	48
وزارة الصناعة والمناجم والطاقة	01	المجمع الكيميائي التونسي (معمل الأمونيتر بقابس)	18	07	39
	02	الشركة التونسية للكهرباء والغاز	58	20	34
	03	الشركة التونسية الكويتية الصينية للبترول	54	19	35
	04	شركة البحث عن النفط واستغلاله بالبلاد التونسية	29	19	66
	05	مجمع صناعات المصبّرات الغذائية	11	04	36
وزارة التجارة وتنمية الصادرات	01	الديوان التونسي للتجارة	20	16	80
	02	برنامج تأهيل مسالك توزيع المنتوجات الفلاحية	19	06	32
	03	الوكالة الوطنية للمترولوجيا	16	06	38
	04	مصالح وزارة التجارة	123	105	85

وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	01	أسطول السيارات التابع لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري(متابعة أولى وثانية)	20	14	70
	02	التصرف في مياه الري	58	31	53
	03	المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بمنوبة	27	22	81
وزارة النقل	01	الشركة التونسية للملاحة	63	19	30
وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية	01	التصرف المعلوماتي في أملاك الدولة العقارية وفي قضايا نزاعات الدولة	113	73	65
	02	الإدارة العامة للمصالح المشتركة بوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية	146	115	79
	03	تقييم وإعادة توظيف العقارات الدولية الفلاحية المسترجعة	35	29	83
	04	الأراضي الفلاحية المهيكلة	63	45	71
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	01	تقييم برنامج الخدمات الجامعية	31	12	39
وزارة الشؤون الثقافية	01	وكالة إحياء التراث والتنمية الثقافية (2 تقارير)	127	38	30
وزارة التجهيز والإسكان	01	تدقيق أداء وزارة التجهيز والإسكان	143	133	93
	02	تفويت الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية في أراضي صالحة للبناء (متابعة أولى وثانية)	14	08	57
	03	شركة تونس للطرقات السيارة	30	05	17
وزارة السياحة والصناعات التقليدية	01	صندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع السياحي	42	13	31
وزارة التربية	01	المندوبية الجهوية للتربية بسوسة	30	22	73
وزارة التشغيل والتكوين المهني	01	الوكالة التونسية للتكوين المهني (حول إنجاز اتفاقيتي تمويل مبرمة بين الدولة التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية في إطار دعم خدمات التكوين الموجّهة للمؤسسات)	26	23	88
هياكل أخرى	01	الجامعة التونسية لألعاب القوى	70	65	93
	02	تعاونية موظفي الشرطة والأمن الوطنيين والسجون والإصلاح	59	47	80
المجموع (*)			**3173**	**1866**	**59**

(*): لم يتمّ إدراج 4 متابعات لتقارير رقابية ضمن هذا الجدول (التصرف في منظومة evax، الشركة الجديدة للطباعة والصحافة والنشر، التصرف في منظومة دعم المواد الأساسية، شركة طينة للخدمات البترولية) بالنظر الى خصوصية هذه التقارير وعدم تضمن المتابعات المجراة بشأنها لنسب اصلاح

2-1 المتابعات الأولى :

تولت الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية خلال سنة 2023 متابعة نتائج **31** تقرير رقابي وتفقد في إطار متابعات أولى، وذلك بهدف الوقوف على مدى التزام الهياكل المعنية بالتدقيق والتفقد بتدارك النقائص والإخلالات التي تم رصدها، واتخاذ تدابير الإصلاح المستوجبة بشأنها.

وقد تمّ خلال المتابعات الأولى لنتائج التقارير الرقابية، استخراج **1424** إخلالا ونقيصة للمتابعة تعلقت بمختلف مجالات التصرف الإداري والمالي والفني وتقييم بعض البرامج والسياسات العمومية وتدقيق أداء بعض المهمات والبرامج العمومية. وقد بلغ عدد النقائص التي تم إصلاحها أو تبريرها في هذا المستوى **631** نقيصة، ممّا تكون معه بالتالي نسبة الإصلاح الجملية على مستوى المتابعات الأولى في حدود **44 %.**

وتراوحت نسب الإصلاح المحققة من قبل الهياكل المعنية بالمتابعة، بين نسب ضعيفة لا تعكس جهودا كافية من أجل تحقيق الإصلاحات المستوجبة أو انخراطا جديا في مسار الإصلاح، على غرار النسب المحققة على مستوى متابعة ملف تمويل الجمعيات في إطار التعاون الدولي **(4 %)**، وكذلك متابعة نتائج التقرير المتعلق بالإشراف على المصحات الخاصة ومراقبتها **(15 %)** ومتابعة نتائج تقرير محكمة المحاسبات في جزئه المتعلق بحوادث الشغل والأمراض المهنية **(25 %)**، وبين نسب إصلاح محترمة تعكس حرص الأطراف المعنية على تدارك الإخلالات وتنفيذ الإصلاحات، على غرار تلك المحققة مثلا على مستوى التقرير الخاص بتدقيق أداء مهمة التجهيز والإسكان**(93 %)** أو على مستوى التصرف في أسطول السيارات التابع لوزارة الصحة **(72 %)** أو على مستوى التصرف في أسطول السيارات التابع لوزارة المالية**(59 %)**، أو كذلك على مستوى وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بخصوص متابعة نتائج تقرير محكمة المحاسبات في جزئه المتعلق بالتصرف في مياه الري **(54 %)**.

وقد شملت المتابعات الأولى المنجزة من قبل الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية خلال سنة 2023 عديد المواضيع والبرامج العمومية، وذلك على غرار التصرف في أسطول السيارات والعربات التابع لعدة وزارات (وزارات المالية والشؤون الاجتماعية والفلاحة والموارد المائية والصيد البحري) وتقييم الخدمات الجامعية والتصرف في المحجوزات الديوانية وبرنامج تأهيل مسالك توزيع المنتوجات الفلاحية وتقييم تدخلات صندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع السياحي، والتدقيق في مدى تنفيذ البنك الوطني للفلاحي للمهمة الأصلية الموكلة إليه في مجال دعم القطاع الفلاحي من خلال نشاط إسناد القروض الفلاحية، علاوة على متابعة نتائج التدقيق في بعض المجالات الهامة والخصوصية على غرار تمويل الجمعيات في إطار التعاون الدولي والرقابة والإشراف على المصحات الخاصة أو كذلك الإجراءات المعتمدة في مجال الحماية والوقاية من حوادث الشغل والأمراض المهنية.

وقد تولت الهيئة على إثر هذه المتابعات، تقديم عديد التوصيات التكميلية للهياكل المعنية من

أجل استحثاث نسق الإصلاحات وتدارك ما تبقى من النقائص والإخلالات في أفضل الآجال الممكنة.

وعموما، أقرّ مجلس الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية مواصلة المتابعة في أغلب التقارير الرقابية المعروضة عليه بعنوان المتابعات الأولى، باستثناء التقارير الخصوصية الأربع التي تمّت الإشارة إليها بأسفل الجدول أعلاه بالنظر لخصوصية المهام الرقابية المنجزة بشأنها (تقارير تهمّ الشركة الجديدة للطباعة والصحافة والنشر وتدقيق التصرف في منظومة EVAX ومتابعة وتقييم بعض جوانب التصرف في منظومة دعم المواد الأساسية - مادة «الفرينة» وبعض التجاوزات المسجلة على مستوى شركة طينة للخدمات البترولية).

ويبرز الجدول التالي النتائج المسجلة على مستوى المتابعات الأولى لنتائج التقارير الرقابية حسب الهياكل والتقارير موضوع المتابعة مرتبة تنازليا حسب نسب الإصلاح المحققة.

النتائج المسجلة على مستوى المتابعات الأولى

	موضوع التقرير (أو الهيكل المعني بالمتابعة)	الهيكل الرقابي	عدد النقائص المستخرجة	عدد النقائص التي تم تداركها أو تبريرها	نسبة الإصلاح (%)
1	تدقيق أداء وزارة التجهيز والإسكان	هيئة الرقابة العامة للمالية	143	133	93
2	الديوان التونسي للتجارة	هيئة الرّقابة العامّة للمصالح العمومية	20	16	80
3	أسطول السيارات التابع لوزارة الصحة	هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية	25	18	72
4	أسطول السيارات التابع لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية	20	12	60
5	مؤسسة "التلفزة التونسية"	هيئة الرقابة العامة للمالية	50	30	60
6	أسطول السيارات التابع لوزارة المالية	هيئة الرقابة العامّة لأملاك الدولة والشؤون العقاريّة	22	13	59
7	التصرف في مياه الري	التقرير السنوي لمحكمة المحاسبات ت عدد 32	58	31	53
8	الوكالة البلدية للتصرف	هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية	258	127	49
9	التصرف في المحجوزات الديوانية بميناءي تونس وسوسة	هيئة الرقابة العامّة لأملاك الدولة والشؤون العقاريّة	11	5	45
10	الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد	هيئة الرقابة العامّة لأملاك الدولة والشؤون العقاريّة	101	45	45
11	الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد (قبول المحجوز من مواد الاختصاصات والتصرف فيه)	وحدات التفقد بالإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص والإدارة العامة للأداءات	101	45	45
12	تفويت الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية في أراضي صالحة للبناء	هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية	14	06	43
13	شركة الخدمات الوطنية والإقامات	التقرير السنوي عدد 32 لمحكمة المحاسبات	31	12	39
14	المجمع الكيميائي التونسي (معمل الأمونيتر بقابس)	التفقدية العامة للوزارة المكلفة بالصناعة والمناجم والطاقة	18	07	39
15	تقييم برنامج الخدمات الجامعية	التقرير السنوي عدد 32 لمحكمة المحاسبات	31	12	39
16	مجمع صناعات المصبرات الغذائية	التفقدية العامة لوزارة الصناعة والمناجم والطاقة	11	04	36
17	الشركة التونسية الكويتية الصينية للبترول	التفقدية العامة لوزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة	54	19	35
18	الشركة التونسية للكهرباء والغاز	هيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية	58	20	34
19	تقييم برنامج تأهيل مسالك توزيع المنتوجات الفلاحية	التقرير السنوي عدد 32 لمحكمة المحاسبات	19	06	32

20	صندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع السياحي وتقييم تدخلاته	هيئة الرقابة العامة للمالية	42	13	31
21	الشركة التونسية للملاحة	هيئة الرقابة العامّة لأملاك الدولة والشؤون العقارية	63	19	30
22	المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية	هيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية	115	32	28
23	البنك الوطني الفلاحي (إسناد القروض الفلاحية)	هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية	60	16	27
24	حوادث الشغل والأمراض المهنية	التقرير السنوي عدد 32 لمحكمة المحاسبات	72	18	25
25	شركة تونس للطرقات السيارة	التفقدية العامة لوزارة التجهيز والإسكان	30	05	17
26	الإشراف على المصحات الخاصة ومراقبتها	التقرير السنوي عدد 32 لمحكمة المحاسبات	73	11	15
27	تمويل الجمعيات في إطار التعاون الدولي	التقرير السنوي عدد 32 لمحكمة المحاسبات	25	01	4
	المجموع *		1424	631	44

(*): لم يتمّ إدراج 4 متابعات لتقارير رقابية ضمن هذا الجدول (التصرف في منظومة evax، الشركة الجديدة للطباعة والصحافة والنشر، التصرف في منظومة دعم المواد الأساسية، شركة طينة للخدمات البترولية) بالنظر الى خصوصية هذه التقارير وعدم تضمن المتابعات المجراة بشأنها لنسب اصلاح

2-2 المتابعات اللاحقة :

تشمل المتابعات اللاحقة التقارير الرقابية التي سبق أن عرضت على مجلس الهيئة في مرحلة سابقة، والتي تولى إقرار مواصلة متابعتها بعد دراسة وتقييم إجراءات الإصلاح المتخذة من قبل الهياكل المعنية، للتحقق من إنجاز بقية الإصلاحات وتنفيذ التوصيات الصادرة عن الهيئة بشأنها.

وقد شملت المتابعات اللاحقة المنجزة من قبل الهيئة بـ **27** تقريرا رقابيا، توزعت بين متابعات ثانية (**17** متابعة) ومتابعات ثالثة (**08** متابعات) ومتابعات لاحقة أخرى (**02** متابعات).

وقد بلغ عدد النقائص والإخلالات التي تمت متابعة إصلاحها على هذا المستوى، **1783** نقيصة وإخلالا تعلقت بمختلف مجالات التصرف العمومي.

وأفضت أعمال المتابعة المنجزة إلى إصلاح أو تبرير **1253** نقيصة وإخلالا باحتساب الأثر التراكمي لجهود الإصلاح، ممّا أدى إلى تحقيق نسبة إصلاح عامة بلغت **70 %** على هذا المستوى من المتابعات.

وقد تراوحت نسب الإصلاح بين نسب ضعيفة تعكس عدم انخراط بعض الهياكل بصفة جدية وناجعة في جهود الإصلاح على غرار النسب المسجلة على مستوى وكالة إحياء التراث والتنمية الثقافية (**30 %**) والوكالة الوطنية للمترولوجيا (**38 %**)، وبين نسب محترمة حققتها هياكل أخرى على غرار النسبة المنجزة من قبل مركز الإعلامية لوزارة المالية (**93 %**) أوكذلك الجامعة التونسية لألعاب القوى (**93 %**).

ويبرز الجدول التالي النتائج المسجلة على مستوى المتابعات اللاحقة لنتائج التقارير الرقابية حسب الهياكل والتقارير موضوع المتابعة مرتبة تنازليا حسب نسب الإصلاح المحققة.

النتائج المسجلة على مستوى المتابعات اللاحقة

	موضوع التقرير (أو الهيكل المعني بالمتابعة)	الهيكل الرقابي	العدد الجملي للنقائص المستخرجة	عدد النقائص التي تم تداركها أو تبريرها خلال سنة 2023	العدد الجملي للنقائص التي تم تداركها أو تبريرها خلال المتابعات المتتالية	نسبة الإصلاح الجملية (%)
01	مركز الإعلامية لوزارة المالية	هيئة الرقابة العامة للمالية	59	22	55	93
02	الجامعة التونسية لألعاب القوى	هيئة الرقابة العامة للمالية	70	10	65	93
03	الوكالة التونسية للتكوين المهني(إنجاز اتفاقيتي تمويل مبرمة بين الدولة التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية في إطار دعم خدمات التكوين الموجّهة للمؤسسات)	هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية	26	03	23	88
04	مصالح وزارة التجارة	هيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية	123	11	105	85
05	المركز الجهوي لمراقبة الأداءات صفاقس1	التقرير السنوي عدد 31 لمحكمة المحاسبات	45	14	38	84
06	المركز الجهوي لمراقبة الأداءات صفاقس2	التقرير السنوي عدد 31 لمحكمة المحاسبات	31	6	26	84
07	تقييم وإعادة توظيف العقارات الدولية الفلاحية المسترجعة	هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية	35	4	29	83
08	المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بمنوبة	هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية	27	4	22	81
09	تعاونية موظفي الشرطة والأمن الوطنيين والسجون والإصلاح	هيئة الرقابة العامة للمالية	59	19	47	80
10	الإدارة العامة للمصالح المشتركة بوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية	هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية	146	14	115	79
11	المركب الصحي بجبل الوسط	هيئة الرقابة العامة للمالية	195	37	154	79
12	وكالة الكحول	هيئة الرقابة العامة للمالية	72	5	56	78
13	مؤسسة "التلفزة التونسية"	هيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية	155	7	119	77
14	أسطول السيارات التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية	هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية	17	4	13	76
15	المندوبية الجهوية للتربية بسوسة	التقرير السنوي عدد 31 لمحكمة المحاسبات	30	3	22	73
16	الأراضي الفلاحية المهيكلة	التقرير السنوي عدد 31 لمحكمة المحاسبات	63	10	45	71
17	المكتب الحدودي للعمليات التجارية برادس الميناء	هيئة الرقابة العامة للمالية	81	21	57	70
18	أسطول السيارات التابع لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية	20	02	14	70
19	شركة البحث عن النفط واستغلاله بالبلاد التونسية	هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية	29	09	19	66
20	تقييم التصرف المعلوماتي في أملاك الدولة العقارية وفي قضايا نزاعات الدولة	هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية	113	26	73	65
21	تفويت الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية في أراضي صالحة للبناء	هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية	14	02	8	57

22	الصيدلية المركزية بالبلاد التونسية	هيئة الرقابة العامة للمالية	127	61	61	48
23	بنك الإسكان	التقرير السنوي عدد 32 لمحكمة المحاسبات	103	08	43	42
24	الوكالة الوطنية للمترولوجيا	التفقدية العامة لوزارة التجارة وتنمية الصادرات	16	0	6	38
25	وكالة إحياء التراث والتنمية الثقافية (متابعة ثانية)	هيئة الرقابة العامة للمالية	127	26	38	30
26	وكالة إحياء التراث والتنمية الثقافية (متابعة لاحقة)	هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية	127	26	38	30
27	تدقيق بعض أوجه التصرف بالمعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية (متابعة لاحقة)	هيئة الرقابة العامة للمالية	تم ضمّه إلى نتائج المتابعة الأولى لتقرير هيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية حول المعهد			
	المجمـــــــــوع		1783	328	1253	70

وقد تباينت قرارات مجلس الهيئة بمناسبة النظر في نتائج المتابعات اللاحقة المعروضة عليه، بين مواصلة المتابعة (**11** ملف) وإنهاء المتابعة (**10** ملفات) وإيقافها (**06** ملفات)، كما يبيّنه الرسم البياني التالي:

قرارات المجلس على مستوى المتابعات اللاحقة

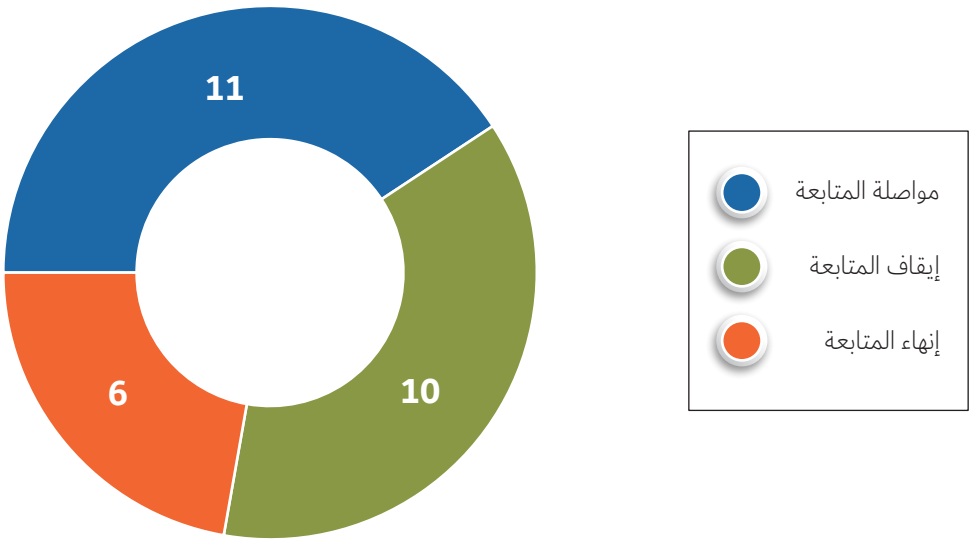

وتترجم هذه الأرقام التمشي المعتمد من قبل الهيئة في تركيز جهود الإصلاح على المتابعتين الأولى والثانية، مع حصر مواصلة المتابعات اللاحقة في الوضعيات التي تقتضي مواصلة إسناد جهود الإصلاح على مستوى الهيئة.

وعادة ما يتمّ إقرار إنهاء متابعة تقرير رقابي من قبل المجلس، إذا ما بينت أعمال المتابعة توفّق الهيكل المعني في إصلاح نسبة هامة من الإخلالات التي رصدها التقرير الرقابي وانخراطه الجدي في مسار الإصلاح، في حين يتخذ المجلس قراره بإيقاف متابعة تقرير رقابي إذا ما تبين له، إما انعدام الجدوى في مواصلة هذه المتابعة وذلك لطول الحيز الزمني الذي يمكن أن يستغرقه إصلاح الإخلالات المتبقية أو لعدم قدرة الهيكل المعني على تجاوز النقائص والإخلالات المتبقية، أو كذلك لارتباط تحقيق الإصلاحات المتبقية بهياكل أخرى (رئاسة الحكومة، وزارة المالية، ووزارات الإشراف القطاعي...) خارجة عن إرادة الهيكل المعني بالمتابعة.

كما يمكن أيضا لمجلس الهيئة أن يتخذ مثل هذا القرار في بعض الحالات التي تكون هنالك مهمة رقابية أخرى جارية أو مبرمجة بالهيكل المعني أو حول نفس الموضوع من قبل محكمة المحاسبات أو هيكل رقابي آخر.

ويحوصل الجدول التالي قرارات مجلس الهيئة بخصوص مختلف المتابعات اللاحقة المنجزة:

	موضوع التقرير (أو الهيكل المعني بالمتابعة)	هيكل الرقابة أو التفقد	قرار المجلس
1	وكالة إحياء التراث والتنمية الثقافية (متابعة ثانية)	هيئة الرقابة العامة للمالية	مواصلة المتابعة
2	وكالة إحياء التراث والتنمية الثقافية (متابعة لاحقة)	هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية	ضمّ الملف إلى نتائج متابعة تقرير هيئة الرقابة العامة للمالية حول الوكالة
3	الصيدلية المركزية بالبلاد التونسية	هيئة الرقابة العامة للمالية	مواصلة المتابعة
4	بنك الإسكان	التقرير السنوي عدد 32 لمحكمة المحاسبات	مواصلة المتابعة
5	مؤسسة "التلفزة التونسية"	هيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية	مواصلة المتابعة (مع ضمّه إلى نتائج متابعة تقرير هيئة الرقابة العامة للمالية حول المؤسسة)
6	تفويت الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية في أراضي صالحة للبناء	هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية	مواصلة المتابعة
7	الأراضي الفلاحية المهيكلة	التقرير السنوي عدد 31 لمحكمة المحاسبات	مواصلة المتابعة
8	تقييم وإعادة توظيف العقارات الدولية الفلاحية المسترجعة	هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية	مواصلة المتابعة
9	شركة البحث عن النفط واستغلاله بالبلاد التونسية	هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية	مواصلة المتابعة
10	تعاونية موظفي الشرطة والأمن الوطنيين والسجون والإصلاح	هيئة الرقابة العامة للمالية	مواصلة المتابعة
11	المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية (متابعة لاحقة)	هيئة الرقابة العامة للمالية	ضمّ الملف إلى نتائج متابعة تقرير هيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية حول المعهد
12	تقييم التصرف المعلوماتي في أملاك الدولة العقارية وفي قضايا نزاعات الدولة	هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية	إيقاف المتابعة
13	المكتب الحدودي للعمليات التجارية برادس الميناء	هيئة الرقابة العامة للمالية	إيقاف المتابعة
14	المركب الصحي بجبل الوسط	هيئة الرقابة العامة للمالية	إيقاف المتابعة
15	المركز الجهوي لمراقبة الأداءات صفاقس1	التقرير السنوي عدد 31 لمحكمة المحاسبات	إيقاف المتابعة
16	المركز الجهوي لمراقبة الأداءات صفاقس2	التقرير السنوي عدد 31 لمحكمة المحاسبات	إيقاف المتابعة
17	الوكالة الوطنية للمترولوجيا	التفقدية العامة لوزارة التجارة وتنمية الصادرات	إيقاف المتابعة

18	مركز الإعلامية لوزارة المالية	هيئة الرقابة العامة للمالية	إنهاء المتابعة
19	الجامعة التونسية لألعاب القوى	هيئة الرقابة العامة للمالية	إنهاء المتابعة
20	الإدارة العامة للمصالح المشتركة بوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية	هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية	إنهاء المتابعة
21	مصالح وزارة التجارة	هيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية	إنهاء المتابعة
22	أسطول السيارات التابع لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية	إنهاء المتابعة
23	أسطول السيارات التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية	هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية	إنهاء المتابعة
24	الوكالة التونسية للتكوين المهني (إنجاز اتفاقيتي تمويل مبرمة بين الدولة التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية في إطار دعم خدمات التكوين الموجّهة للمؤسسات)	هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية	إنهاء المتابعة
25	المندوبية الجهوية للتربية بسوسة	التقرير السنوي عدد 31 لمحكمة المحاسبات	إنهاء المتابعة
26	المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بمنوبة	هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية	إنهاء المتابعة
27	وكالة الكحول	هيئة الرقابة العامة للمالية	إنهاء المتابعة

أمّا بخصوص الآجال الفاصلة بين إنجاز مختلف المتابعات من قبل الهيئة، فقد بلغ معدّل هذه الآجال طبقا للمعطيات الإحصائية **17 شهرا**، مع الإشارة إلى أنه باستثناء متابعة نتائج ثلاث تقارير رقابية (التقارير الرقابية الخاصة بتعاونية موظفي الشرطة والأمن الوطنيين والسجون والإصلاح وبالصيدلية المركزية بالبلاد التونسية وبالوكالة التونسية للتكوين المهني بخصوص اتفاقية التمويل المبرمة مع الوكالة الفرنسية للتنمية حول دعم خدمات التكوين الموجهة للمؤسسات) التي عرفت تعثرا في مواصلة متابعتها بالنظر لعدم تجاوب الهياكل المعنية مع جهود الإصلاحات المستوجبة أو لعدم مدّ الهيئة بالوثائق المرجعية والمؤيدات المطلوبة أو التأخير الهام في موافاة الهيئة بها، فإنّ معدّل هذه الآجال دون احتساب هذه الملفات بلغ **9 أشهر**، وهي آجال معقولة ومناسبة لاستحثاث الهياكل المعنية على التسريع في اتّخاذ الإجراءات الكفيلة بتدارك النقائص و تنفيذ توصيات الإصلاح المستوجبة في أفضل الآجال الممكنة .

ويبين الجدول التالي المدة الفاصلة بين المتابعات المنجزة من قبل الهيئة مرتبة بصفة تصاعدية

تاريخ عرض الملف على مجلس الهيئة	موضوع التقرير (أو الهيكل المعني بالمتابعة)	تاريخ عرض نتائج المتابعة السابقة على مجلس الهيئة	أجال إعادة عرض الملف على مجلس الهيئة (أشهر)
4 جويلية 2023	تفويت الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية في أراضي صالحة للبناء	21 فيفري2023	04
4 جويلية 2023	الأراضي الفلاحية المهيكلة	30 نوفمبر 2022	07
4 جويلية 2023	تقييم وإعادة توظيف العقارات الدولية الفلاحية المسترجعة	30 نوفمبر 2022	07
03 اكتوبر2023	أسطول السيارات التابع لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	28 فيفري 2023	07
21 فيفري 2023	وكالة إحياء التراث والتنمية الثقافية	06 جويلية 2022	08
28 فيفري 2023	تقييم التصرف المعلوماتي في أملاك الدولة العقارية وفي قضايا نزاعات الدولة	06 جويلية 2022	08
26 سبتمبر2023	شركة البحث عن النفط واستغلاله بالبلاد التونسية	15 نوفمبر 2022	10
26 أفريل 2023	مصالح وزارة التجارة	06 جويلية 2022	10
26 أفريل 2023	بنك الإسكان	06 جويلية 2022	10
31 أكتوبر 2023	المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بمنوبة	30 نوفمبر 2022	11
29 مارس 2023	الإدارة العامة للمصالح المشتركة بوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية	30 مارس 2022	12
09 جانفي 2024	وكالة الكحول	30 نوفمبر 2022	13
26 أفريل 2023	مؤسسة "التلفزة التونسية"	30 مارس 2022	13
16 جانفي 2024	الوكالة الوطنية للمترولوجيا	30 نوفمبر 2022	14
09 جانفي 2024	المندوبية الجهوية للتربية بسوسة	12 أكتوبر 2022	15
03 أكتوبر2023	أسطول السيارات التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية	06 جويلية 2022	15
29 مارس 2023	المركب الصحي بجبل الوسط	16ديسمبر2021	15
29 مارس 2023	مركز الإعلامية لوزارة المالية	14 أكتوبر 2021	17
29 مارس 2023	الجامعة التونسية لألعاب القوى	09 نوفمبر 2021	17
07 جوان 2023	المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية (متابعة لاحقة)	14 أكتوبر 2021	20
18 ماي 2022	المكتب الحدودي للعمليات التجارية برادس الميناء (تمّ إرجاء النظر فيه إثر عرضه خلال اجتماع المجلس المنعقد بتاريخ 18 ماي 2022)	01 جويلية 2020	23
03 أكتوبر2023	المركز الجهوي لمراقبة الأداءات صفاقس2	30 مارس2021	30
03 أكتوبر2023	ـالمركز الجهوي لمراقبة الأداءات صفاقس1	30 مارس2021	30
16 جانفي 2024	تعاونية موظفي الشرطة والأمن الوطنيين والسجون والإصلاح	30 سبتمبر 2020	40
26 أفريل 2023	الصيدلية المركزية بالبلاد التونسية	08 جانفي 2020	40
07 جوان 2023	الوكالة التونسية للتكوين المهني (إنجاز اتفاقيتي تمويل مبرمة بين الدولة التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية في إطار دعم خدمات التكوين الموجّهة للمؤسسات)	08 جانفي 2020	41

الهياكل المشمولة بالمتابعة

مصالح مركزية وجهوية

- البنك المركزي التونسي
- الإدارة العامة للجمعيات والأحزاب السياسية (رئاسة الحكومة)
- وزارة الداخلية
- وزارة الشؤون الخارجية
- وزارة المالية (الإدارة العامة للأداءات، الإدارة العامة للمحاسبة العمومية)
- الإدارة العامة للديوانة (وزارة المالية)
- وزارة الاقتصاد والتخطيط
- وزارة التجهيز والإسكان
- وزارة الصحة والإدارات المركزية التابعة لها(الإدارة العامة للمصالح المشتركة...)
- وزارة الفلاحة والموارد المائيّة والصيد البحري وعدد من الإدارات المركزية التابعة لها
- وزارة الشؤون الاجتماعية (الإدارة العامة للمصالح المشتركة، الإدارة العامة لتفقّد طبّ الشغل والسلامة المهنية)
- وزارة التجارة وتنمية الصادرات (عدد من الإدارات المركزية بالوزارة، الإدارات الجهوية للتجارة)
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
- وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية (الإدارة العامة للمصالح المشتركة، عدد من الإدارات المركزية...)
- وزارة السياحة
- المركز الجهوي لمراقبة الأداءات صفاقس1 (وزارة المالية)
- المركز الجهوي لمراقبة الأداءات صفاقس2 (وزارة المالية)

مؤسسات عمومية لا تكتسي صبغة إدارية

- المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية
- الديوان الوطني التونسي للسياحة
- وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية
- وكالة إحياء التراث والتنمية الثقافية
- مركز الإعلامية لوزارة المالية
- الوكالة الوطنية للمترولوجيا
- المركب الصحي بجبل الوسط
- الوكالة العقارية الفلاحية
- الوكالة التونسية للتكوين المهني
- الوكالة الوطنية للرقابة الصحيّة والبيئية للمنتجات
- الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات
- وكالة الكحول
- الشركة التونسية للكهرباء والغاز
- شركة تونس للطرقات السيارة
- الشركة الجديدة للطباعة والصحافة والنشر
- الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية
- الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد
- المجمع الكيميائي التونسي (معمل الأمونيتر بقابس)
- الصندوق الوطني للتأمين على المرض
- صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية
- وكالة التهذيب والتجديد العمراني

منشآت عمومية

- شركة الخدمات الوطنية والإقامات
- الوكالة البلدية للتصرف
- شركة استغلال قنال وأنابيب مياه الشمال
- ديوان الأراضي الدولية
- الشركة التونسية للملاحة
- ديوان البحرية التجارية والموانئ
- مؤسسة «التلفزة التونسيّة»
- الديوان التونسي للتجارة
- البنك الوطني الفلاحي
- بنك الإسكان
- الصيدلية المركزية بالبلاد التونسية

مؤسسات عمومية إدارية

- مؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي
- وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي
- مكتب التقييم والبحوث المائية
- المندوبية الجهوية للتربية بسوسة
- المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بمنوبة
- ديوان الخدمات الجامعية للشمال
- المركز الوطني للحماية من الأشعة

شركات ذات مساهمات عمومية

- الشركة التونسية الكويتية الصينية للبترول
- شركة طينة للخدمات البترولية
- شركة البحث عن النفط واستغلاله بالبلاد التونسية
- الشركة التونسية للشحن والترصيف

جمعيات وتعاونيات ومجامع مهنية

- الجامعة التونسية لألعاب القوى
- تعاونية موظفي الشرطة والأمن الوطنيين والسجون والإصلاح
- مجمع صناعات المصبرات الغذائية

الجداول التأليفية

جدول تأبفي

حول المتابعات الأولى للتقارير الرقابية

تاريخ اجتماع مجلس الهيئة	الملفّ موضوع المتابعة	الهيكل الرقابي	قرار المجلس
21 فيفري 2023	تفويت الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية في أراضي صالحة للبناء	هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية	مواصلة المتابعة
21 فيفري 2023	شركة الخدمات الوطنية والإقامات	محكمة المحاسبات -تقرير عدد 32-	مواصلة المتابعة
28 فيفري 2023	التصرف في أسطول السيارات التابع لوزارة الصحة	هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية	مواصلة المتابعة
28 فيفري 2023	التصرف في أسطول السيارات التابع لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية	مواصلة المتابعة
28 فيفري 2023	التصرف في مياه الري	محكمة المحاسبات -تقرير عدد 32-	مواصلة المتابعة
29 مارس2023	تفقد التصرف بالوكالة البلدية للتصرف	هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية	مواصلة المتابعة
29 مارس2023	تفقد التصرف في المحجوزات الديوانية بميناءي تونس وسوسة	هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية	مواصلة المتابعة
26 أفريل 2023	مراقبة بعض أوجه التصرف بمؤسسة "التلفزة التونسية"	هيئة الرقابة العامة للمالية	مواصلة المتابعة
26 أفريل 2023	الإشراف على المصحات الخاصة ومراقبتها	محكمة المحاسبات -تقرير عدد 32 -	مواصلة المتابعة
07 جوان 2023	تدقيق بعض أوجه التصرف بالمعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية	هيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية	مواصلة المتابعة
07 جوان 2023	تمويل الجمعيات في إطار التعاون الدولي	محكمة المحاسبات -تقرير عدد 32-	مواصلة المتابعة
07 جوان2023	تفقد مجمع صناعات المصبرات الغذائية	التفقدية العامة لوزارة الصناعة والمناجم والطاقة	مواصلة المتابعة
07 جوان2023	مراقبة بعض أوجه التصرف بالشركة الجديدة للصحافة والطباعة والنشر"سنيب لابراس"	هيئة الرقابة العامة للمالية	حفظ التقرير لعدم قابلية التقرير للمتابعة فضلا عن برمجة محكمة المحاسبات لمهمة رقابية بالشركة.
04 جويلية 2023	إجراء تفقد على التصرف بالشركة التونسية للملاحة	هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية	مواصلة المتابعة
04 جويلية 2023	تدقيق التصرف في منظومة التلقيح ضدّ الكوفيد 19 - Evax	هيئة الرقابة العامة للمالية	حفظ التقرير مع دعوة وزارة الصحة لإرساء إجراءات استشرافية ووضع أدلة إجراءات حول طريقة التعامل مع الطوارئ الصحيّة وكيفية التنسيق مع مختلف المتدخلين في الغرض سواء على المستوى الوطني أو الجهوي أو المحلي

26 سبتمبر 2023	تفقد بعض أوجه التصرف بالشركة التونسية للكهرباء والغاز	هيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية	مواصلة المتابعة
26 سبتمبر 2023	متابعة وتقييم بعض جوانب التصرف في منظومة دعم المواد الأساسية (مادة "الفرينة")	التفقدية العامة لوزارة التجارة وتنمية الصادرات	مراسلة وزارة التجارة وتنمية الصادرات حول الإجراءات المتّخذة في شأن مخرجات تقرير التفقد.
03 أكتوبر 2023	تدقيق أداء وزارة التجهيز والإسكان	هيئة الرقابة العامة للمالية	مواصلة المتابعة
31 أكتوبر 2023	تفقد بعض أوجه التصرف بالبنك الوطني الفلاحي	هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية	مواصلة المتابعة
31 أكتوبر 2023	تفقد بعض أوجه التصرف بالديوان التونسي للتجارة	هيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية	مواصلة المتابعة
31 أكتوبر 2023	التصرف في أسطول السيارات التابع لوزارة المالية	هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية	مواصلة المتابعة
28 نوفمبر 2023	* تفقد بعض أوجه التصرف بالوكالة الوطنية للتبغ والوقيد * تفقد للعمليات المتعلقة بقبول المحجوز من مواد الاختصاصات والتصرف فيه بالوكالة الوطنية للتبغ والوقيد	* هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية * وحدات التفقد بالإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص والإدارة العامة للأداءات	مواصلة المتابعة
06 ديسمبر 2023	حوادث الشغل والأمراض المهنية	محكمة المحاسبات -تقرير عدد 32 -	مواصلة المتابعة
06 ديسمبر 2023	تفقد بعض أوجه التصرف بشركة تونس للطرقات السيارة	التفقدية العامة لوزارة التجهيز والإسكان	مواصلة المتابعة
06 ديسمبر 2023	تفقد معمل الأمونيتر بقابس الراجع بالنظر للمجمع الكيميائي التونسي	التفقدية العامة لوزارة الصناعة والمناجم والطاقة	مواصلة المتابعة
06 ديسمبر 2023	تفقد مجرى بالشركة التونسية الكويتية الصينية للبترول	التفقدية العامة لوزارة الصناعة والمناجم والطاقة	إيقاف المتابعة على مستوى الهيئة مع تكليف التفقدية العامة لوزارة الصناعة والمناجم والطاقة بمواصلة متابعة تنفيذ التوصيات ومدّ الهيئة العليا بالنتائج المحقّقة، ودعوة كلّ من وزارة الصناعة والمناجم والطاقة والشركة التونسية للأنشطة البترولية إلى توضيح وضعية الشركة وتحديد توجهاتها المستقبلية.
06 ديسمبر 2023	تجاوزات بشركة طينة للخدمات البترولية	التفقدية العامة لوزارة الصناعة والمناجم والطاقة	حفظ التقرير مع دعوة وزارة الصناعة والمناجم والطاقة إلى موافاة الهيئة العليا بالإجراءات الإدارية والقضائية المتخذة في شأن الإخلالات المضمّنة بتقرير البحث.
09 جانفي2024	برنامج تأهيل مسالك توزيع المنتوجات الفلاحية	محكمة المحاسبات -تقرير عدد 32-	مواصلة المتابعة
09 جانفي2024	مراقبة تصرف وحسابات صندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع السياحي وتقييم تدخلاته	هيئة الرقابة العامة للمالية	مواصلة المتابعة
16جانفي2024	تدقيق أداء برنامج الخدمات الجامعية	محكمة المحاسبات -تقرير عدد 32-	مواصلة المتابعة

جدول تأبفي

حول المتابعات اللاحقة للتقارير الرقابية

تاريخ اجتماع مجلس الهيئة	الملفّ موضوع المتابعة	الهيكل الرقابي	مستوى المتابعة	قرار المجلس
21 فيفري 2023	وكالة إحياء التراث والتنمية الثقافية	* هيئة الرقابة العامة للمالية * هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية	* متابعة ثانية *متابعة سادسة	مواصلة المتابعة مع ضمّ التوصيات المتبقية لنتائج متابعة تقرير هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية حول نفس المؤسسة، ومراسلة وزيرة الشؤون الثقافية لاستحثاث تنفيذ الإصلاحات المستوجبة بالوكالة وموافاة الهيئة بالإجراءات القضائية المتخذة إزاء الإخلالات المضمّنة بالتقريرين الرقابيين.
28 فيفري 2023	تقييم التصرف المعلوماتي في أملاك الدولة العقارية وفي قضايا نزاعات الدولة	هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية	متابعة ثانية	إيقاف المتابعة على مستوى الهيئة العليا مع دعوة وزارة أملاك الدولة والشون العقارية إلى استكمال مجهودات الإصلاح و إعلام الهيئة العليا بالنتائج المحققة.
29 مارس2023	تفقد بعض أوجه التصرف على مستوى المكتب الحدودي للعمليات التجارية برادس الميناء	هيئة الرقابة العامة للمالية	متابعة ثانية	إيقاف المتابعة على مستوى الهيئة العليا مع دعوة الإدارة العامة للديوانة إلى استكمال إجراءات الإصلاح ومدّ الهيئة العليا بالنتائج المحققة، ومراسلة وزارة المالية حول التتبعات الإدارية والقضائية المتّخذة في شأن الإخلالات المضمّنة بالتقرير الرقابي.
29 مارس2023	تفقد بعض أوجه التصرف بمركز الإعلامية لوزارة المالية	هيئة الرقابة العامة للمالية	متابعة ثانية	إنهاء المتابعة على مستوى الهيئة العليا مع دعوة مركز الإعلامية لوزارة المالية إلى استكمال مجهودات الإصلاح ومدّ الهيئة العليا بجدولة زمنية محدّدة لتنفيذ التوصيات المتبقّية.
29 مارس2023	مراقبة تصرف وحسابات الجامعة التونسية لألعاب القوى	هيئة الرقابة العامة للمالية	متابعة ثانية	إنهاء المتابعة على مستوى الهيئة العليا مع تكليف التفقدية العامة لوزارة الشباب والرياضة بمواصلة متابعة تنفيذ التوصيات المتبقية، ومطالبة الجامعة التونسية لألعاب القوى بمدّ الهيئة العليا بجدولة زمنية محدّدة لتنفيذ التوصيات المتبقّية.
29 مارس2023	التصرف في الإدارة العامة للمصالح المشتركة بوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية	هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية	متابعة ثانية	إنهاء المتابعة على مستوى الهيئة العليا مع دعوة وزارة أملاك الدولة والشون العقارية إلى مواصلة تنفيذ الإصلاحات المستوجبة ومدّ الهيئة العليا بالنتائج المحققة.

29 مارس2023	تفقد بعض أوجه التصرف وحسابات المركب الصحي بجبل الوسط	هيئة الرقابة العامة للمالية	متابعة ثالثة	إيقاف المتابعة على مستوى الهيئة العليا مع تكليف التفقدية العامة لوزارة الصحة بمتابعة تنفيذ التوصيات المتبقية ومدّ الهيئة العليا بالنتائج المحققة، ومراسلة وزارة الصحة حول وضعية المركب الصحي بجبل الوسط ووجوب إعداد استراتيجية استثمار للمركب تجسّم حاجياته ومشاريعه المستقبلية.
26 أفريل 2023	مراقبة تصرف وحسابات الصيدلية المركزية بالبلاد التونسية	هيئة الرقابة العامة للمالية	متابعة ثانية	مواصلة المتابعة
26 أفريل 2023	بنك الإسكان	محكمة المحاسبات -تقرير عدد 32-	متابعة ثانية	مواصلة المتابعة
26 أفريل 2023	تفقد بعض أوجه التصرف بمؤسسة "التلفزة التونسية"	هيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية	متابعة ثالثة	مواصلة المتابعة مع ضمّ الملاحظات المتبقية لنتائج متابعة تقرير هيئة الرقابة العامة للمالية حول نفس المؤسسة.
26 أفريل 2023	التفقد المعمق لمصالح وزارة التجارة	هيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية	متابعة ثالثة	إنهاء المتابعة على مستوى الهيئة العليا مع تكليف التفقدية العامة لوزارة التجارة وتنمية الصادرات بمواصلة متابعة تنفيذ التوصيات المتبقية ومدّ الهيئة العليا بالنتائج المحققة.
07 جوان 2023	الوكالة التونسية للتكوين المهني(حول إنجاز اتفاقيتي تمويل مبرمة بين الدولة التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية في إطار دعم خدمات التكوين الموجّهة للمؤسسات)	هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية	متابعة ثانية	إرجاء البتّ في الملف
04 جويلية 2023	تفويت الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية في أراضي صالحة للبناء	هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية	متابعة ثانية	مواصلة المتابعة
04 جويلية 2023	الأراضي الفلاحية المهيكلة	محكمة المحاسبات -تقرير عدد 31-	متابعة ثالثة	مواصلة المتابعة
04 جويلية 2023	تقييم وإعادة توظيف العقارات الدولية الفلاحية المسترجعة	هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية	متابعة ثالثة	مواصلة المتابعة
26 سبتمبر 2023	مراقبة بعض أوجه التصرف بشركة البحث عن النفط واستغلاله بالبلاد التونسية	هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية	متابعة ثانية	مواصلة المتابعة
03 أكتوبر 2023	التصرف في أسطول السيارات التابع لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية	متابعة ثانية	إنهاء المتابعة على مستوى الهيئة العليا مع تكليف التفقدية العامة لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بمتابعة تنفيذ التوصيات المتبقية ومدّ الهيئة العليا بالنتائج المحقّقة، وموافاة الهيئة العليا بالإجراءات الإدارية والقضائية المتّخذة في شأن الإخلالات المضمّنة بالتقرير الرقابي.
03 أكتوبر 2023	التصرف في أسطول السيارات التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية	هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية	متابعة ثانية	إنهاء المتابعة على مستوى الهيئة العليا مع تكليف التفقدية العامة لوزارة الشؤون الاجتماعية بمواصلة متابعة تنفيذ التوصيات المتبقية وإعلام الهيئة بالنتائج المحقّقة.

03 أكتوبر 2023	المركز الجهوي لمراقبة الأداءات صفاقس1	محكمة المحاسبات -تقرير عدد 31-	متابعة ثانية	إيقاف المتابعة على مستوى الهيئة العليا مع دعوة المركز الجهوي لمراقبة الأداءات إلى استكمال تنفيذ التوصيات المتبقية ومدّ الهيئة العليا بالنتائج المحققة، ومراسلة الإدارة العامة للأداءات حول الإجراءات المتّخذة في إطار تدعيم مردودية المراكز الجهوية لمراقبة الأداءات و نتائج التدقيق في الأنظمة المعلوماتية بهذه المراكز.
03 أكتوبر 2023	المركز الجهوي لمراقبة الأداءات صفاقس2	محكمة المحاسبات -تقرير عدد 31-	متابعة ثانية	إيقاف المتابعة على مستوى الهيئة العليا مع دعوة المركز الجهوي لمراقبة الأداءات إلى استكمال تنفيذ التوصيات المتبقية ومدّ الهيئة العليا بالنتائج المحققة، مع مراسلة الإدارة العامة للأداءات حول الإجراءات المتّخذة في إطار تدعيم مردودية المراكز الجهوية لمراقبة الأداءات و نتائج التدقيق في الأنظمة المعلوماتية بهذه المراكز.
31 أكتوبر 2023	مراقبة التصرف بالمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بمنوبة	هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية	متابعة ثالثة	إنهاء المتابعة على مستوى الهيئة العليا، مع تكليف التفقدية العامة لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بمتابعة تنفيذ التوصيات المتبقية ومدّ الهيئة العليا بالنتائج المحقّقة.
09 جانفي 2024	مراقبة بعض أوجه التصرف بوكالة الكحول	هيئة الرقابة العامة للمالية	متابعة ثالثة	إنهاء المتابعة على مستوى الهيئة العليا، مع تكليف وحدة التدقيق الداخلي بوكالة الكحول بمتابعة تنفيذ التوصيات المتبقية ومدّ الهيئة العليا بالنتائج المحقّقة، وتجديد مراسلة وزارة المالية حول مراجعة أسعار بيع الكحول.
09 جانفي 2024	المندوبية الجهوية للتربية بسوسة	محكمة المحاسبات -تقرير عدد 31 -	متابعة ثالثة	إنهاء المتابعة على مستوى الهيئة العليا، مع تكليف التفقدية العامة لوزارة التربية بمتابعة تنفيذ التوصيات المتبقية ومدّ الهيئة العليا بالنتائج المحقّقة.
16 جانفي2024	الوكالة التونسية للتكوين المهني(حول إنجاز اتفاقيتي تمويل مبرمة بين الدولة التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية في إطار دعم خدمات التكوين الموجّهة للمؤسسات)	هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية	متابعة ثانية	إنهاء المتابعة على مستوى الهيئة العليا مع دعوة الوكالة التونسية للتكوين المهني إلى متابعة تنفيذ التوصيات المتبقية ومدّ الهيئة العليا بالنتائج المحقّقة.
16 جانفي2024	تفقد الوكالة الوطنية للمترولوجيا	التفقدية العامة لوزارة التجارة وتنمية الصادرات	متابعة ثانية	إيقاف المتابعة على مستوى الهيئة العليا مع دعوة الوكالة الوطنية للمترولوجيا إلى متابعة تنفيذ التوصيات المتبقية ومدّ الهيئة العليا بالنتائج المحقّقة، إلى جانب موافاة الهيئة بنتائج الأبحاث التكميلية والإجراءات الإدارية والقضائية المتّخذة بخصوص محاضر البحث التي لم تتمّ إحالتها على القضاء والتطبيقات الإعلامية التي تمّ اقتناؤها دون استغلالها، مع مراسلة وزارة التجارة وتنمية الصادرات حول المسائل العالقة وخاصة منها مسألة التأخير في المصادقة على القوائم المالية للوكالة.
16 جانفي2024	مراقبة تصرف وحسابات تعاونية موظفي الشرطة والأمن الوطنيين والسجون والإصلاح	هيئة الرقابة العامة للمالية	متابعة ثانية	مواصلة المتابعة

التوصيات

أبرزت نتائج متابعة التقارير الرقابية وتقارير التفقد أنّ عددا هاما من النقائص والإخلالات المتصلة بمختلف جوانب التصرف العمومي لا تزال متواصلة بأغلب الهياكل العمومية، وذلك بالرغم من التنبيه إليها من قبل الهياكل الرقابية أو كذلك من قبل الهيئة في عديد المناسبات السابقة، سواء عند نشر وعرض نتائج تقاريرها السنوية أو عند تأمينها لعديد الدورات التكوينيّة، أو كذلك بمناسبة مشاركاتها في عديد ورشات العمل والندوات الوطنية حول واقع التصرف العمومي وسبل ترشيد حوكمته.

وتعتبر الهيئة، أنّ تواصل رصد هذه الإخلالات وتكرّرها، أصبح مسألة هيكليّة تستوجب الوقوف عندها ومعالجتها بصفة جذريّة وأفقية من خلال معالجة الأسباب الحقيقية لحدوثها وتواصلها، كما تستوجب من ناحية أخرى، إعادة النظر في بعض النصوص التشريعيّة والترتيبيّة التي لم تعد مواكبة لواقع التصرف العمومي ونجاعته.

وبالنظر إلى أهميّة هذه الإخلالات وتأثيراتها السلبيّة على مسار الحوكمة وعلى حسن التصرّف في الموارد العمومية، تتقدّم الهيئة بجملة من التوصيات، منها ما هو عام وينطبق على جلّ مجالات التصرّف العمومي، ومنها ما هو خاص في شكل توصيات خصوصية تتعلّق بالملفات التي كانت محل متابعة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

وتؤكد الهيئة على أنّ جهود الإصلاح لا يجب أن تقتصر فقط على الهياكل التي خضعت لأعمال التدقيق أو المتابعة، بل يجب أن تمتد إلى جميع الهياكل العمومية أو شبه العمومية، على ضوء النقائص والإخلالات التي تخصّها، دون إنتظار عمليات رقابة أو متابعة بشأنها.

كما تأمل الهيئة أن تكون التوصيات المضمنة بمختلف تقاريرها السنوية منطلقا وسندا لإنجاز إصلاحات جوهرية وعميقة على مختلف جوانب التصرف العمومي.

I- التوصيات العامة

تتولّى الهيئة تقديم جملة من التوصيات العامة التي تشمل أساسا الجوانب التنظيمية والأنظمة المعلوماتية والتصرف في الموارد البشرية والشراءات والصفقات العمومية والتصرف في أسطول السيارات والعربات الإدارية وفي الممتلكات العقارية والمخزونات والتصرف المالي والمحاسبي والتصرف في الميزانية حسب الأهداف.

1 الجوانب التنظيمية العامة والأنظمة المعلوماتية

◄ على مستوى أدوات التصرف العامّة والمشتركة بين الهياكل العمومية:

أبرزت نتائج التقارير التي تمت متابعتها من طرف الهيئة وجود عدة نقائص وإخلالات على مستوى عدم احترام الإلتزامات القانونية والترتيبية المحمولة على مختلف الهياكل العمومية والمتصلة بالجوانب التنظيمية العامة.

وقد شملت التوصيات الصادرة عن الهيئة خلال سنة 2023 ضرورة إستحثاث الإجراءات المتصلة بإعداد مختلف أدوات التصرف الضرورية لضمان حسن سير العمل والمصادقة عليها من قبل الجهات المعنية، وذلك على **غرار الهياكل التنظيمية والأنظمة الأساسية الخاصة بالأعوان وبطاقات وصف الوظائف والخطط ومذكرات العمل التنظيمية وأدلة الإجراءات وعقود البرامج وعقود الأهداف والموازنات الاجتماعية وخارطة المخاطر**، مع وجوب العمل على تحيينها بصفة دوريّة وملاءمتها لتطوّر التشريعات وتغيّر أساليب التصرف الحديث.

علما وأنّ وجوب العناية بالجوانب التنظيمية لا يشمل فقط المصالح المركزية والجهوية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية والمؤسسات والمنشآت العموميّة، بل كذلك الشركات ذات المساهمات العموميّة والجامعات الرياضيّة والتعاونيات والوداديات التي يتحتم عليها أيضا إعداد مختلف أدوات التصرف المشار إليها أعلاه.

◄ على مستوى التصرف في الصناديق الإجتماعيّة:

أبرزت متابعة نتائج التقارير الرقابية وتقارير التفقد، وجود جملة من التجاوزات والإخلالات على مستوى التصرف في الصناديق الإجتماعيّة بعدد من الهياكل العمومية على **غرار الوكالة العقارية للسكنى والوكالة الوطنية للتبغ والوقيد والصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية والشركة التونسية للملاحة**، تجسّم ذلك خاصة من خلال منح أعوانها لمساعدات مالية هامة على حساب ميزانية المؤسسة دون وجود سند قانوني لذلك.

وتؤكد الهيئة في هذا المجال على وجوب ضبط إطار مرجعي للتصرف في الصناديق الاجتماعية يتم من خلاله تحديد الإطار القانوني لنشاطها وكيفية تمويلها وحصر المنافع المسندة في إطارها، كما تؤكد الهيئة على وجوب الحرص على متابعة استخلاص القروض التي تسندها هذه الصناديق وعلى عدم تحمّل ميزانيّة الهيكل العمومي لأي نوع من المنافع ولو بصفة إستثنائيّة، كما تعتبر الهيئة أنّ إعداد دليل إجراءات في هذا المجال يعتبر من الإلتزامات الضرورية تكريسا لمبدأي الشفافية والمساواة بين المنتفعين بخدمات هذه الصناديق.

◄ على مستوى تنشيط خلايا التدقيق الداخلي ومراقبة التصرف والحوكمة:

تبيّن للهيئة من خلال مخرجات أعمال المتابعة، أنّ جل المؤسسات والمنشآت العموميّة تعاني من عدّة نقائص في هذا المجال، من ذلك إفتقار العديد منها إلى خلايا مفعّلة تعنى بالتدقيق الداخلي ومراقبة التصرف. وإن تواجدت هذه الخلايا في البعض منها فهي لا تزال غير ناجعة بالكيفية المطلوبة وتفتقر للخبرات والكفاءات اللازمة.

ونظرا لأهميّة هذه الهياكل ودورها في ترشيد حوكمة التصرف وتعزيز أنظمة الرقابة الداخلية، توصي الهيئة بالحرص على تركيزها في المؤسسات والمنشآت العمومية، وكذلك بالعمل على إفرادها ببرامج خصوصية للتكوين المستمر والرسكلة أو فتح دورات تكوينية بالتنسيق في ذلك مع مصالح رئاسة الحكومة (وحدة متابعة تنظيم المؤسسات والمنشآت العمومية ووحدة متابعة الإنتاجية في المؤسسات والمنشآت العموميّة).

كما شملت التوصيات الخاصة بالجوانب التنظيمية، وجوب تدعيم هياكل التدقيق الداخلي ومراقبة التصرف وتوفير الإمكانيات المادية والبشرية المختصة لأدائها المهام المنوطة بعهدتها على أفضل وجه.

وبالنظر أيضا إلى أهمية المهام التي أوكلت إلى خلايا الحوكمة بموجب الأمر الحكومي عدد 1158 لسنة 2016 المؤرخ في 12 أوت 2016، توصي الهيئة أيضا بتدعيم هذه الخلايا صلب الهياكل العمومية بالنظر خاصة إلى بعدها الوقائي في مجال التصرف العمومي والحفظ على المال العام مع إيجاد صيغ تكامل بينها وبين وحدتي التدقيق الداخلي ومراقبة التصرّف.

وفي ذات السياق، توصي الهيئة بالحرص على ضبط برنامج سنوي للتدقيق يغطّي مختلف جوانب التصرف بما في ذلك الفنية منها ومتابعة تنفيذه، ومتابعة تجسيم التوصيات الصادرة عن هياكل الرقابة الداخلية، علاوة على وجوب العمل على تركيز وتفعيل أنظمة المحاسبة التحليلية بمختلف الهياكل العمومية وإرساء منظومة متكاملة للمحاسبة التحليلية، وذلك على غرار التوصيات الموجهة في هذا الشأن إلى كل من الشركة التونسية للملاحة والصيدلية المركزية التونسية والمركب الصحي بجبل الوسط.

◄ على مستوى تفعيل مهام مجلس الإدارة ومجلس المؤسسة والمجالس الإستشاريّة:

لا يخفى في هذا المجال أهميّة الدور المناط بعهدة مجالس المؤسسات ومجالس إدارة المؤسسات والمنشآت العمومية في السهر على حسن التصرف ومراقبة سير هذه الهياكل، غير أن أغلب تقارير الرقابة تبرز عدد هامّا من النقائص والإخلالات على هذا المستوى تتعلق خاصة بعدم إحترام دوريّة الإجتماعات وعدم مواظبة الأعضاء الممثلين للدولة في الحضور وعدم ممارسة هذه المجالس لصلاحياتها القانونية.

وتعتبر الهيئة في هذا السياق، أن ممارسة هذه المجالس لمهامّها على أفضل وجه ومثلما تقتضيه التراتيب المنظمة له، من شأنه أن يقلّص إلى حدّ كبير في عدد التجاوزات والنقائص والإخلالات.

في هذا الإطار، توصي الهيئة بضرورة **التقيّد بدورية انعقاد اجتماعات مجالس المؤسسة ومجالس الإدارة** طبقا لمقتضيات الأمر عدد2197 المؤرخ في 07 أكتوبر 2002 والمتعلق بكيفية ممارسة الإشراف على **المنشآت العمومية** وصيغ المصادقة على أعمال التصرف فيها وتمثيل المساهمين العموميين في هيئات تصرفها وتسييرها وتحديد الالتزامات الموضوعة على كاهلها، والأمر عدد 2198 لسنة 2002 المؤرخ في 07 أكتوبر 2002 المتعلق بكيفية ممارسة الإشراف على **المؤسسات العمومية التي لا تكتسي صبغة إدارية** وصيغ المصادقة على أعمال التصرف فيها، وطرق وشروط تعيين أعضاء مجلس المؤسسة وتحديد الالتزامات الموضوعة على كاهلها، كما توصي الهيئة بتنشيط مختلف المجالس الخصوصية على إختلاف تسمياتها سواء كانت مجالس إستشارية أو مجالس علمية أو مجالس بيداغوجية ...إلخ.

وفي ذات السياق، توصي الهيئة ب**صياغة دليل أو ميثاق للتصرف السليم في المنشآت العمومية** لفائدة الرؤساء المديرين العامّين والمديري العامين يتناول المبادئ الأساسية والأساليب العصرية والتقنيات الحديثة التي يتحتم على كل منشأة ومؤسسة عموميّة العمل بها وتجسيمها.

من جهة أخرى، تؤكد الهيئة على أهمية الرجوع إلى صياغة **عقود برامج وعقود أهداف** مع المؤسسات والمنشآت العمومية ومنح هياكل التصرف بها كل الصلاحيات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف والبرامج مع متابعة تنفيذها وتقييمها من خلال مؤشرات قابلة للقياس.

وفي هذا الإطار، دعت الهيئة **المجمع الكيميائي التونسي** إلى إعداد عقد البرنامج للفترة 2023-2025 طبقا للأنموذج الملحق بمنشور رئيس الحكومة عدد31 لسنة 2023 المؤرخ في 23 نوفمبر 2023، واستكمال المصادقات المستوجبة بشأنه، كما دعت **المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية**، إلى وجوب الإسراع في إعداد عقد الأهداف وعرضه للمصادقة على مجلس المؤسسة أو المجلس الاستشاري وسلطة الإشراف طبقا للمنشور المذكور أعلاه.

◄ على مستوى التصرف في الأرشيف:

أبرزت متابعة نتائج عديد التقارير الرقابية وتقارير التفقد، ضعف منظومة التصرف في الأرشيف بعديد الهياكل العمومي، حيث سجلت تقارير الرقابة عدم توفر عديد الوثائق الواجب مسكها من قبل الهياكل التي خضعت لعمليات التدقيق مما حال أحيانا دون تمكن الفريق الرقابي من إنجاز أعماله.

وقد شملت توصيات الهيئة في هذا الخصوص وجوب إحكام مسك السجلات وإحترام جداول مدد إستبقاء الوثائق وتكليف مختصين في الأرشيف ومتابعة حركته وتصنيفه وتبويبه وتهيئة ظروف حفظه.

كما توصي الهيئة بتعميم الأرشفة الالكترونية والعمل على رقمنة كل الوثائق بغاية تيسير إستغلالها عند الحاجة وضمان سرعة الوصول إلى المعلومة المطلوبة والتقليص في حجم الوثائق المحتفظ بها بمكاتب العمل.

◄ على مستوى الأنظمة المعلوماتيّة والسلامة المعلوماتيّة:

أبرزت أغلب التقارير الرقابية وجود عديد النقائص على مستوى أنظمة المعلومات المعتمدة وضعف اندماجها وعدم تغطيتها لمختلف جوانب التصرف وكذلك عدم القيام بالتدقيق الدوري للسلامة المعلوماتية.

وتوصي الهيئة في هذا المجال بإرساء وتطوير **نظم المعلومات** بمختلف الهياكل العمومية وتحقيق **الاندماج فيما بينها** بما يسمح **بالتبادل الحيني للمعطيات** بين هذه الهياكل وتشبيك قواعد البيانات. كما توصي الهيئة **بإعداد أدلة إجراءات استغلال المنظومات المعلوماتية وتعميم استغلالها** على كافة المستغلين.

وفي ذات السياق، توصي الهيئة بوجوب الحرص على إعداد و**تنفيذ المخططات المديرية للإعلامية** بالهياكل العمومية، وتفعيل دور لجان السلامة المعلوماتية المحدثة بها **وكذلك الالتزام بالنصوص القانونية والتشريعيّة المتّصلة بالتدقيق في سلامة النظم المعلوماتية والسلامة السيبرنية**، وخاصة منها النصوص الحديثة الصادرة في هذا المجال مثل المرسوم عدد 17 لسنة 2023 المؤرخ في 11 مارس 2023 المتعلق بالسلامة السيبرنية وقرار وزير تكنولوجيات الاتصال المؤرخ في 12 سبتمبر 2023 المتعلق بضبط إجراءات وآليات تصنيف الهياكل الخاضعة للتدقيق الإجباري والدوري لسلامة النظم المعلوماتية وقرار وزير تكنولوجيات الاتصال المؤرخ في 12 سبتمبر 2023 المتعلق بضبط المعايير الفنية للتدقيق في سلامة النظم المعلوماتية وإجراءات متابعة تطبيق التوصيات الواردة في تقرير التدقيق، وذلك بهدف **الحرص على حماية البيانات والمعلومات والوقاية من المخاطر السيبرنية** واعتماد الممارسات الفضلى والخيارات التنظيمية والقانونية المتّصلة بهذا المجال لتجنب المخاطر.

2 التصرف في الموارد البشرية

تعلّقت التوصيات التي تقدمت بها الهيئة خلال سنة 2023 في مجال التصرف في الموارد البشرية، بالإضافة إلى المسائل التنظيمية التي تمّ التطرّق إليها أعلاه، عدّة جوانب من التصرف المتصلة بالحياة المهنيّة للأعوان، انطلاقا من إحكام تحديد الحاجيات وترشيد الانتدابات، مرورا بالإجراءات المتّصلة بالحضور والمواظبة والتكوين والتسميات في الخطط الوظيفية والتدرّج والترقيات والتأجير، وصولا إلى إسناد المنح والامتيازات العينية والمنافع الاجتماعية وخاصة منها المسندة من الصندوق الاجتماعي.

وتؤكد الهيئة في هذا المجال على ضرورة **إرساء مختلف آليات التصرف التقديري في الموارد البشرية** بالهياكل العمومية، من أجل متابعة وضعية الموارد البشرية والحاجيات الفعلية للهياكل من الأعوان الذين تتوفر فيهم الكفاءات والمهارات المستوجبة و**إحكام إعداد البرامج السنوية للانتدابات** بناء على الحاجيات الفعلية ومناقشة هذه البرامج بشكل تفصيلي عند إعداد ومناقشة الميزانيات السنويّة والمصادقة عليها من قبل الجهات المعنيّة.

كما توصي الهيئة **بوجوب التقيّد بمختلف النصوص التشريعية والترتيبيّة** المتعلقة بالانتدابات بالقطاع العام واعتماد مبدأ المناظرة في الانتدابات وتكريس مبدأي الشفافيّة والمساواة أما المترشحين.

وفي ذات السياق، توصي الهيئة **باستصدار نص جامع يوحّد قدر الإمكان طرق الإنتداب وتنظيم المناظرات الخارجية وإجراءاتها بالقطاع العام** يتّم التنصيص ضمنه على الشروط العامة للترشح والإجراءات الكفيلة بضمان مبادئ الشفافية والمساواة وتكافؤ الفرص على مستوى إعداد المناظرة وتنفيذها وخاصة ضبط تركيبة لجان المناظرات ومهامها وتحجير اعتماد المعايير التمييزية عند المشاركة في المناظرات وتفادي وضعيات تضارب المصالح، كما توصي الهيئة **بإعداد دليل إجراءات للمناظرات في القطاع العام** بهدف تجميع وتوحيد مختلف الإجراءات العملية الكفيلة بتنظيم حسن الإعداد للمناظرات وإحكام تنفيذها ودعوة الهياكل العمومية إلى الالتزام بتطبيقهن مع تعميق النظر في **إحداث هيكل مركزي للإنتدابات** كهيكل عمومي يتولى كافة إجراءات الإنتدابات لفائدة الهياكل العموميّة.

كما توصي الهيئة بوجوب القطع مع صيغ الانتداب التي تفضي إلى تشغيل هش وغير قار، وكذلك بمراجعة الوضعيات الحاليّة **لعقود إسداء الخدمات** التي تحوّلت إلى عقود شغل مقنّعة في القطاع العام، مع العمل على إنهاء وتسوية كلّ حالات التعاقد مع أشخاص طبيعيين غير مرسّمين بالسجل الوطني للمؤسسات وعدم اللجوء إلى هذه الصبغة من العقود إلا في حالات التأكد القصوى وبعد إستيفاء الإجراءات الضرورية في الغرض.

من ناحية أخرى، توصي الهيئة أيضا وجوب تفعيل نظام متابعة الحضور والمواظبة نظرا لما تمّ رصده من تجاوزات هامة في هذا المجال ، مع الحرص على ربط إستحقاق الأجر بقاعدة العمل المنجز، وكذلك حوكمة التصرف في الساعات الإضافية والتقيّد بالنصوص التشريعية والتطبيقية المنظّمة لها وعند الضرورة إستصدار مذكرات عمل داخلية لطرق التصرف فيها وإسنادها لمستحقيها وخاصة القطع مع ممارسة إسناد عدد ساعات إضافية بصفة جزافيّة قد يتجاوز في بعض الأحيان العدد المسموح به، كما توصي الهيئة بوجوب إحكام متابعة رصيد العطل بمختلف أصنافها بما فيها خاصة إحكام متابعة العطل التعويضيّة وعدم صرف مبالغ ماليّة بعنوان عطل غير مستهلكة.

ولعلّه كان يمكن الحدّ ولو بجزء، من النقائص والإخلالات التي رصدتها مختلف التقارير الرقابية في هذا الخصوص لو توفرت المهارات الضرورية لدى بعض المتصرفين.

وفي هذا الصدد، توصي الهيئة بإيلاء مجال التكوين المستمر والرسكلة ما يستحق من إهتمام من خلال الحرص على **إحكام ضبط الحاجيات في مجال التكوين وإعداد مخطّطات سنوية للتكوين وتنفيذها على ضوء الحاجيات الفعليّة وفي تناغم مع التوجهات المستقبلية للهيكل العمومي وتحديث أساليب العمل**، مع الأخذ بعين الاعتبار للمؤهلات والمهارات المستوجبة للمهام والخطط الموكلة إلى الأعوان، **والحرص على تقييم تنفيذ برامج التكوين والمهارات المكتسبة لمن شارك فيها**.

أما فيما يتعلّق بمجال التأجير والمنح الماديّة والعينيّة المسندة للأعوان، فقد لاحظت الهيئة عند متابعتها لتقارير الرقابة والتفقد أنّ عدد من الهياكل وبدرجات متفاوتة لا تحترم مقتضيات التراتيب المنطبقة في هذا المجال، ممّا أدّى إلى إسناد منح وإمتيازات غير مستحقّة لفائدة بعض الأعوان.

في هذا الإطار، تؤكد الهيئة على ضرورة إحترام النصوص المنطبقة في هذا المجال، كما تؤكّد على أنّ مختلف المنح والإمتيازات التي تمنحها القوانين الأساسيّة هي ذات طابع تحديدي سواء على مستوى المبالغ أونوعية الإمتيازات ويجب التقيد بها، وأن كل ما يسند من زيادة على ذلك يعتبر خطأ في التصرّف موجب للمساءلة.

من جهة أخرى، وبالنظر لما تمّت ملاحظته من تعدد الإمتيازات العينيّة المسندة لفائدة بعض الأعوان وأهمية المبالغ التي تتحملها ميزانيات الهياكل العمومية في هذا الجانب، توصي الهيئة ببرمجة مهمة تدقيق شامل لمختلف الامتيازات العينية المسندة لأعوان الهياكل العمومية خاصة على مستوى عدد من المؤسسات والمنشآت العمومية ومعالجة الملف على ضوء نتائج التدقيق

كما تؤكد في ذات السياق، **على وجوب عرض القرارات المحدثة لأي امتياز عيني أو نقدي على مجلس الإدارة** بالشركات ذات المساهمات العمومية والمصادقة عليها قبل إدخالها حيز التنفيذ.

3 التصرف في أسطول السيارات والعربات الإدارية

لقد تميّزت سنة 2023 بتعهد الهيئة بعدد هام من التقارير الرقابية المتعلقة بالتصرف في أسطول السيارات تعلقت **بوزارات المالية الصحة والفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والشؤون الاجتماعية**، وذلك فضلا عن إفراد هذا المجال بعنصر قار ضمن تقارير الرقابة الأخرى المتعهد بها.

وقد تبيّن من خلال دراسة واستغلال ومتابعة نتائج هذه التقارير، تواصل النقائص المتّصلة بهذا المجال وتواترها ممّا يستوجب معالجتها بشكل أفقي والحرص على إلزام كلّ الهياكل العمومية بالتقيّد بالتراتيب المنظّمة لهذا الجانب من التصرف العمومي مع العمل على تحيين هذه التراتيب ومراجعتها عند الاقتضاء.

وفي هذا الإطار، أصدرت الهيئة جملة من التوصيات بهدف إحكام التصرف في أسطول السيارات والمعدات الدارجة بالهياكل العمومية، تتمثل أبرزها فيما يلي:

- وجوب العمل على تطوير واستعمال تطبيقة «GESPARC» المندمجة للتصرف في السيارات والعربات الدارجة بالتنسيق مع المركز الوطني للاعلامية، مع إرساء قاعدة بيانات وطنية مشتركة في هذا المجال.

- إستخدام التكنولوجيا الحديثة لمراقبة إدارة الأسطول من خلال تركيز نظام مراقبة إلكترونية لوسائل النقل (GPS) وتعميمه على كافة العربات والسيارات والمعدات الدارجة، علما بأنّ المنظومات المتطورة في هذا المجال لا تقتصر فقط على تحديد مواقع العربات وإنما تتجاوز ذلك إلى المساعدة على حسن إستغلال الأسطول (Système d'aide à la décision du parc auto).

- تطهير وضعيّة أسطول السيارات التابع لمختلف الهياكل العمومية وجردها وتسوية وضعيتها القانونيّة، مع الحرص على إحالة المعطيات المحيّنة، وبصفة دوريّة، لأسطول السيارات ومختلف المعدات الدارجة التي يتصرف فيها كل هيكل إلى وزارة أملاك الدولة والشؤون العقاريّة لتحيين السجلات المركزية التي تمسكها.

- تحيين الدليل الخاص بإجراءات التصرف في السيارات والعربات الإدارية المصادق عليه بقرار وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية المؤرخ في 26 أفريل 2000 ليواكب المستجدات الجديدة التي رصدتها تقارير الرقابة والتفقد في هذا المجال.

- إعادة النظر في أحكام الأمر عدد 189 لسنة 1988 المؤرخ في 11 فيفري 1988 المتعلق بإستعمال سيارات الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات ذات الصبغة الإدارية كما تم تنقيحه وإتمامه بالأمر عدد 2170 لسنة 1992 المؤرخ في 16 ديسمبر 1992 والأمر عدد 11 لسنة 2005 المؤرخ في 10 جانفي 2005، خاصة فيما يتعلق بالعنوان الثاني من الأمر

المذكور المتعلّق بسيارات المصلحة، مع النظر في إمكانيّة إستبدال هذا الإمتياز العيني بمقابل مالي يوافق هذا الإمتياز وذلك بعد إنجاز دراسة جدوى في الغرض.

- إستصدار معايير واضحة وموضوعيّة ومشتركة للإستئناس بها من قبل الهياكل العمومية في الإحالة على الطرح للسيارات والمعدات الدارجة التي زال الإنتفاع بها.

- مراجعة الإجراءات المعمول بها على مستوى التفويت في السيارات الإدارية والمعدات الدارجة التي زال الانتفاع بها، والتي ترتب عنها تحمّل الهياكل العمومية لأعباء بدون موجب بعنوان الحماية المادة لها وخزنها... فضلا عن تواصل تآكلها بما يتسبب في إنخفاظ قيمتها.

- تسوية وضعيات الجمع بين السيارة الوظيفيّة وسيارات المصلحة لأغراض شخصيّة والمنحة الكيلومترية واسترجاع المبالغ التي تم صرفها دون وجه حق.

- إرساء نظام رقابة داخليّة يتعلّق بإحكام التصرف في مقتطعات الوقود وإحكام مسك حسابية المواد في هذا المجال.

- الحرص على القيام بالإجراءات الضروريّة المتعلّقة بالإعلام بالحادث في الآجال المستوجبة وتعمير المعاينات الصلحيّة وعدم إنجاز عمليات الإصلاح إلا بعد المحافظة على حقوق الهياكل العمومية في هذا المجال، والحرص على القيام بإجراءات المتابعة الضروريّة للحصول على التعويضات، وذلك طبقا لمقتضيات عقود التأمين ومنشور الوزير الأول عدد 39 المؤرخ في 6 نوفمبر 2007 حول إجراءات التصريح بحوادث أسطول العربات البرية ذات المحرّك التابعة للدولة والمؤسسات العمومية الملحقة ميزانيتها ترتيبيا بميزانية الدولة وتحديد مسؤوليات الأطراف المعنية.

- تنظيم دورات تكوين سنوية لمختلف السواق في مجال السياقة الرشيدة والآمنة والإقتصادية بالتنسيق مع الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة والمركز القطاعي للتكوين في مهن النقل واللوجستيك.

- **إعداد سند مرجعي (دليل إجراءات) خاص بالتصرف في أسطول السيارات ومختلف المعدات الدارجة يغطّي جميع جوانب التصرف على غرار تلك المتعلقة بالتصرف في الوقود والصيانة الوقائيّة والإصلاحات المنجزة والتأمين والحوادث والتخصيص (Affectation) ومعايير الإحالة على الطرح ...إلخ.**

- الحرص على إعداد تقارير دوريّة تحليليّة منتظمة (تقييم دوري لأداء الأسطول وكفاءة استخداماته) حول التصرف في أسطول السيارات ومختلف المعدات الدارجة.

- تكليف التفقدية العامة أو وحدات التدقيق الداخلي بإنجاز مهمات تفقد وتقييم دورية (معمّقة أو في شكل أبحاث فجئيّة) تتعلق بمجال التصرف في مختلف السيارات والمعدات الدارجة.

- تخصيص سائق لكل سيارة مصلحة وإعداد جذاذة الوظائف المطالب بإحترامها وإنجازها وذلك لتحديد المسؤوليات في حال ظهور حالات تقصير في المحافظة على السيارة الإداريّة أو غيرها من النقائص والإخلالات الموجبة للمساءلة.

4 التصرف في الممتلكات العقارية والمخزون

يعد حسن التصرف في الممتلكات العقارية والتصرف في المخزون من العناصر الحيوية لإدارة هذا الصنف من الموارد بكفاءة وفعالية وتجنب كافة أنواع الإعتداءات الممكنة والحرص على حمايتها القانونيّة والماديّة.

◄ التصرف في الممتلكات العقاريّة:

تبيّن للهيئة في هذا الإطار، أن بعض الهياكل العمومية لا تتولّى القيام بالجرد المادّي لممتلكاتها ومسك دفتر أصولها الثابتة خلافا للنصوص السارية في هذا المجال. كما وقفت الهيئة أحيانا على عدم تصفية الأوضاع العقارية لبعض الممتلكات وعدم إدراجها بالسجل العقاري.

وقد أوصت الهيئة في هذا الخصوص بالعمل على تصفية الوضع العقاري للممتلكات العقاريّة وذلك بالتنسيق مع وزارات الإشراف ووزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية وإدراج هذه الممتلكات بالسجل العقاري واستحثاث الإجراءات المتّصلة بجرد الأصول والممتلكات العقارية وتنزيلها بالقوائم المحاسبيّة.

وتعلقت التوصيات الصادرة في هذا المجال **بضرورة استحثاث الإجراءات المتّصلة بجرد الأصول والممتلكات العقارية** لعديد الهياكل العمومية سواء **من خلال الاعتماد على الموارد الذاتية أو اللجوء إلى مكاتب مختصة** لتأمين هذه المهام على غرار التوصية الموجّهة إلى **الشركة التونسية للملاحة** في هذا الخصوص.

وفي ذات السياق، تمّت دعوة عديد المؤسسات والمنشآت العمومية والشركات ذات المساهمات العمومية، على غرار **مركز الإعلامية لوزارة المالية والمركب الصحي بجبل الوسط**، إلى **استكمال أعمال الجرد المادي للأصول الثابتة والتثبت من عمليات القيد المحاسبي لها، ومقاربة نتائج الجرد مع الأرصدة المحاسبية لهذه الأصول وتسوية الفوارق الموجودة** طبقا للنصوص التشريعية والترتيبية والتراتيب المعمول بها، علما وأنّ النظام المحاسبي للمؤسسات الصادر بمقتضى القانون عدد112 لسنة 1996 المؤرخ في 30 ديسمبر 1996 قد نصّ ضمن الفصل السابع عشر من بابه الأول حول الأحكام العامة على أنّه «**تقع عملية الجرد مرة في السنة على الأقل** للتأكّد من وجود عناصر الأصول والخصوم والتثبت من قيمتها...».

علاوة على ما سبق، تؤكد الهيئة على **وجوب إيلاء الأهمية القصوى لضبط وتحيين ممتلكات الدولة (خاصة الأراضي الدوليّة) وكافّة أصولها واعتبارها من بين الأولويات الحالية في ظلّ الإعداد**

لتركيز قواعد النظام المحاسبي الجديد للدولة وجرد كافّة أصولها واستحثاث الإجراءات المبيّنة بمنشور رئيس الحكومة عدد 28 الصادر بتاريخ 06 نوفمبر 2023 حول جرد الأصول الثابتة المادية للدولة وتقييمها لإعداد الموازنة الافتتاحية، مع الحرص على استكمال تحيين سجلات أملاك الدولة بهدف التصرف الأمثل في هذه الأصول.

علما بأنّ القانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 المتعلق بالقانون الأساسي للميزانية نص في فصليه عدد 27 و28 على مسك المحاسبة العامّة حسب أسلوب القيد المزدوج وفق مبدأ إثبات الحقوق والتزامات الدولة. وكذلك مسك محاسبة تحليلية لتحديد الكلفة الحقيقية للبرامج الموضوعة لتحقيق أهداف السياسات العمومية، وهو ما يتطلب القيام بعمليات الجرد والمقاربات المستوجبة.

كما تعلقت التوصيات في هذا الجانب بدعوة مختلف الهياكل العمومية إلى **إحكام التصرف في الأملاك العقارية العمومية والخاصة والعمل على حسن استغلالها وإعادة توظيفها** طبقا للنصوص التشريعية والترتيبية المنظّمة لهذا المجال من جهة، وبما يكفل ضمان المردودية الاقتصادية والمالية المنتظرة منها من جهة أخرى.

كما أكّدت الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية على **وجوب إدراج نقطة قارة ضمن جدول أعمال اجتماع مجلس المؤسسة أو مجلس الإدارة بخصوص متابعة الوضع العقاري للممتلكات** طبقا لمقتضيات منشور الوزير الأول عدد 57 المؤرخ في 28 أكتوبر 2005 حول الوضع العقاري لممتلكات المنشآت ذات المساهمات العمومية، على غرار ما تمّ توجيهه من توصيات إلى **الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد** بهذا الخصوص، **مع القيام بالإحالات المستوجبة إلى وزارات الإشراف القطاعي** حول هذه المسائل.

ونظرا لما يكتسيه ضبط الممتلكات العقارية لمختلف الهياكل العمومية من أهميّة قصوى، توصي الهيئة ببرمجة مهمّات رقابة مندمجة ومشتركة بين الوزارات المعنيّة (خاصّة **وزارة أملاك الدولة والشؤون العقاريّة ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري**) وهياكل الرقابة العامّة والتفقديات الوزارة لرقابة وتقييم التصرف العقاري وسبل تثمين هذا الرصيد (على غرار الأراضي الفلاحية) وأن يتم تخصيص جزء قار بالتقارير الرقابية يتعلق بالتصرف العقاري.

أمّا فيما يتعلّق بالتصرف في المساكن الإداريّة، فقد بينت التقارير الرقابيّة تواصل وجود عدّة تجاوزات في هذا المجال على غرار انعدام الصفة بالنسبة لبعض الشاغلين لهذا المساكن وعدم إفرادها بعدّادات إستهلاك للكهرباء والماء مثلما نص على ذلك منشور الوزير الأول عدد 59 المؤرخ في 10 ديسمبر 1992 وتحمّل ميزانيّة الهيكل العمومي لأعباء إضافية بدون موجب وعدم توفر معطيات إحصائيّة محيّنة لمختلف المساكن الإداريّة ووضعياتها العقاريّة وبطاقات وصفيّة لحالتها العامّة.

وقد أكّدت الهيئة في هذا المجال على وجوب إيلاء العناية لهذا المجال من التصرّف والتأكيد على دور المسيرين ومسؤوليتهم في وضع حد للإنفلات الحاصل بخصوص إشغال المساكن الوظيفية

بدون صفة وكذلك التأكيد على ضرورة التنسيق مع مصالح المكلف العام بنزاعات الدولة من أجل عرض هذه الحالات على أنظار القضاء بصفة فوريّة للقيام بقضايا استعجالية في الغرض.

كما توصي الهيئة بوجوب تسجيل عقود الكراء وتحيين معينات الكراء وإحكام متابعة إستخلاصهاوإيلاء العناية المستوجبة لعمليات الصيانة والتعهد لهذا الصنف من الممتلكات، التي تمثل عنصرا أساسياً لضمان استمرارية هذه المباني في تأدية وظائفها بشكلٍ فعال وفي الحفاظ عليها وحمايتها من التلف وضمان استدامتها.

- **على مستوى التصرف في المخزون:**

تعلقت توصيات الهيئة في هذا المجال خصوصا بما يلي:

- وجوب إعداد دليل إجراءات للتصرف في المخزون وتحيينه واستكمال أعمال المصادقة المستوجبة علاوة على وجوب إحكام تنظيم مختلف أعمال جرد المخزون والحفاظ على دوريتها ومقاربة نتائجها مع الأرصدة المحاسبية.

- تحسين التصرف في فضاءات الخزن واتّخاذ الإجراءات الكفيلة بحسن استغلال هذه الفضاءات والمخازن وتنظيم طرق التصرف في المخزون واحترام إجراءات السلامة المستوجبة وملائمة فضاءات التخزين للطبيعة الخصوصية لبعض المواد والمنتجات ومتطلبات حفظها، مع وجوب توفير الموارد البشرية المستوجبة، والقيام بإجراءات الترميز وتصنيف المخزونات وترتيبها وكذلك إحترام المعايير المعتمد بالنسبة لبغض المخزونات ذات الطبيعة الخصوصيّة (أدوية، أرشيف سمعي بصري، مواد غذائيّة، مواد كيميائيّة، مواد بتروليّة...).

5 التصرف في الشراءات والصفقات العمومية

تبيّن للهيئة من خلال أعمال المتابعة لنتائج التقارير الرقابية، أنّ أغلب الهياكل العموميّة التي خضعت لعملية الرقابة تشكو من نقائص واخلالات على مستوى مختلف مراحل إنجاز وتنفيذ وختم الصفقات.

كما عاينت الهيئة تعطل انجاز عديد المشاريع العمومية وارتفاع تكلفتها مقارنة بالتقديرات الأولية.

وقد تعلقت أبرز التوصيات الموجّهة بهذا الخصوص بما يلي:

- **وجوب إحكام تحديد الحاجيات وإعداد المخطط التقديري السنوي لإبرام الصفقات العمومية وعرضه على اللجان المعنية وإشهاره خلال الآجال القانونية** طبقا لأحكام الفصل الثامن من الأمر عدد 1039 لسنة 2014 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية، وتحديد الشراءات السنوية خارج إطار الصفقات العمومية على ضوئها، وذلك بهدف تفادي تجزئة الشراءات.

- **إيلاء العناية بالجوانب التنظيمية المتّصلة بصفة مباشرة بالتصرف في الشراءات العمومية، انطلاقا من إعداد أدلّة الإجراءات الخاصة بالصفقات المبرمة عن طريق الإجراءات المبسّطة وأدلّة الإجراءات الخاصة بالشراءات الخارجة عن إطار الصفقات واستحثاث الإجراءات المتّصلة بالمصادقة عليها وتحيينها**، والتي من شأنها تنظيم مختلف الوظائف المتّصلة بالتصرف في الشراءات والصفقات العمومية وتوزيع المهام والمسؤوليات بين مختلف المتدخلين وتحديد مراحل الشراء العمومي من الإعداد إلى الإبرام والتنفيذ ومختلف الآجال المتّصلة بها.

- **اعتماد منظومات أو تطبيقات إعلامية لتأمين المتابعة الدقيقة للشراءات وتغطية كافة مراحل عملية الشراء وإدخال التحيينات المستوجبة على هذه التطبيقات** عند الاقتضاء.

- **تفادي اللجوء غير المبرّر إلى إبرام صفقات بالتفاوض المباشر أو اللجوء إلى مزوّدين معيّنين** خلافا لمقتضيات الفصل 49 من الأمر المنظّم للصفقات العمومية الذي يضبط الحالات الحصرية لإبرام صفقات عمومية عن طريق التفاوض المباشر.

- **وجوب احترام الآجال الترتيبية المحدّدة لإعلان الدعوة إلى المنافسة وإشهار طلبات العروض واحترام شروط الإشهار المبيّنة بالفصل 51 من الأمر المنظّم للصفقات العمومية بالنسبة للصفقات ذات الإجراءات المبسّطة، واحترام آجال انعقاد لجان فتح وفرز العروض واعتماد منظومة الشراء العمومي على الخط «منظومة تونيبس»**، علاوة على **موافاة المرصد الوطني للصفقات العمومية بالبيانات المتعلقة بملفات الصفقات العمومية التي تم عرضها على لجان الصفقات وإسنادها**، وذلك **خلال كل ثلاثية من السنة** طبقا لمقتضيات الفصل156 من الأمر عدد1039 لسنة 2014 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية.

- التقيّد بالشروط والخصائص المضمّنة بكراسات الشروط عند تقييم العروض وتكريس مبدأ المساواة بين المشاركين على مستوى مختلف المراحل وإحكام متابعة تنفيذ الصفقات العمومية، وإحكام التنسيق بين مختلف المصالح والإدارات المتدخّلة في عمليّة الشّراء وخاصّة منها الكتابة القارة للصّفقات والهيكل المكلّف بالشّراءات، مع تأمين متابعة الضمانات البنكية وآجال صلوحيتها، واستحثاث آجال البتّ في الملفات وتقليص آجال الشراءات مع الحرص على إحكام حفظ الضمانات وحسن التصرف فيها وتسجيل عقود الصفقات قبل الشروع في تنفيذها.

- **استكمال إجراءات الاستلام النهائي للصفقات العمومية** التي تمّ تنفيذها، **واستحثاث إجراءات الختم النهائي للصفقات وعرضها على اللجان المختصة خلال الآجال القانونية** والمحدّدة **بتسعين يوما** من تاريخ القبول النهائي للطلبات موضوع الصفقة طبقا لمقتضيات **الفصل 104** من الأمر المنظّم للصفقات العمومية، مع العمل على **تسوية ملفات الصفقات التي لم يتمّ استكمال إجراءات ختمها**.

- العناية بتوثيق ملفات الصفقات العمومية وإحكام حفظ الأرشيف المتعلق بها لتيسير إجراءات ختمها وأعمال التدقيق فيها ومتابعة النزاعات المتّصلة بها.

6 التصرف المالي والمحاسبي وإعداد القوائم الماليّة

تشكو جل الهياكل العمومية من نقائص عدّة في مجال التصرف المالي والمحاسبي وإعداد القوائم المالية.

وقد شملت توصيات الهيئة في هذا المجال عديد الجوانب بدءا من الجوانب التنظيمية المتعلقة أساسا بوجوب إعداد الأدلّة المحاسبية والمالية طبقا للتشريع الجاري به العمل والتي توضّح التنظيم المحاسبي والمالي المعتمد من قبل الهيكل العمومي وطرق إدراج العمليّات ومعالجة البيانات والمستندات المستعملة وإعداد وضبط القوائم الماليّة ، واستكمال المصادقات المستوجبة بشأنها وتحيينها عند الاقتضاء، كما توصي الهيئة بتعزيز الاعتماد على المنظومات والتطبيقات الإعلامية المحاسبية والمالية، على غرار استغلال منظومة التسجيل المحاسبي المعتمدة بالمؤسسات العمومية للصحة المعدّة من قبل مركز الإعلامية لوزارة الصحة.

كما شملت التوصيات المتّصلة بالمجال المحاسبي والمالي وجوب إحكام مسك الدفاتر المحاسبية ودفاتر الجرد ودفاتر الخزينة طبقا للتشريع الجاري به العمل، والاحتفاظ بالوثائق المحاسبية المثبتة للنفقات وإحكام حفظها وإعداد جداول المقاربات البنكية في الآجال المحدّدة.

وفي إطار تنفيذ مقتضيات القانون الأساسي للميزانية ومجلّة المحاسبة العموميّة، توصي الهيئة بالإنطلاق في **إنجاز تجربة نموذجيّة للحسابية ذات القيد المزدوج** مع ضرورة القيام بأعمال تكوين بها بالنسبة لعيّنة من المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإداريّة.

كما توصي الهيئة **بوجوب إحكام التصرف في الصناديق والحسابات الخاصة بالخزينة** والتقيّد بكافة النصوص القانونية والترتيبية المنظّمة للتصرف فيها وخاصة منها مقتضيات مجلة المحاسبة العمومية.

ويعتبر تراكم ديون الهياكل العمومية غير المستخلصة أحد الأسباب المتسببة في تسجيلها لنتائج محاسبية سلبيّة، مما يستوجب معالجة الأسباب الحقيقيّة لتفاقم هذه الظاهرة سنويا وما يترتب عنها من مزيد تداين هذه الهياكل لمواصلة نشاطها سواء من خلال الحصول على قروض بنكيّة أو من الخزينة العامّة.

وتؤكد الهيئة في هذا المجال على وجوب إيلاء هذا الجانب أهمية قصوى من قبل مختلف المؤسسات والمنشآت العموميّة وإدراجه كنقطة قارّة ضمن أعمال مجالس الإدارة ومجالس المؤسسة. كما توصي **بإيجاد سند مرجعي للمقاصة بين مختلف المؤسسات والمنشآت العمومية** لتطهير وضعياتها الماليّة بالنسبة لبعض الفصول من الحسابيّة إستئناسا بالفصل 39 من مجلة المحاسبة العموميّة.

من جهة أخرى، تؤكد الهيئة على **ضرورة احترام الآجال القانونية لإعداد القوائم المالية والمصادقة عليها** ونشرها طبقا لمقتضيات القانون عدد 9 لسنة 1989 المؤرخ في غرة فيفري 1989 والمتعلق بالمساهمات والمنشآت والمؤسسات العمومية وكافة النصوص المنقّحة والمتممة له، علما وأن المعطيات المتوفرة لدى الهيئة تبرز أنّ نسبة المؤسسات والمنشآت العمومية التي استكملت إجراءات عرض قوائمها المالية النهائية لسنة 2022 على مجلس المؤسسة أو على مجلس الإدارة أو على الجلسة العامة حسب ما تقتضيه مختلف الوضعيات، لم تتجاوز **30 %** في نهاية سنة 2023.

كما تؤكد الهيئة في ذات السياق، على وجوب احترام **الالتزامات المتعلقة بإيداع القوائم المالية بالسجل الوطني للمؤسسات خلال الآجال القانونية** المضمّنة بالقانون عدد 52 لسنة 2018 المتعلق بالسجل الوطني للمؤسسات، وإشهار القوائم المالية وتقارير مراجعي الحسابات وتقارير الأداء بالمؤسسات والمنشآت العمومية طبقا للأحكام الواردة بمنشور رئيس الحكومة عدد 17 المؤرخ في 18 ماي 2020.

هذا، وقد رفعت الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية توصية إلى **رئاسة الحكومة** بتجميع مختلف الوزارات والهياكل والهيئات المعنية، بما في ذلك هيئة الخبراء المحاسبين بالبلاد التونسية، لتحديد المقترحات العملية الكفيلة بتدارك التأخير المتعلق بإعداد القوائم المالية والمصادقة عليها، ووضع روزنامة عمل بهذا الخصوص، مع وجوب تحمّل **وزارات الإشراف القطاعي** لمسؤولياتها بهذا الخصوص.

7 التصرف في الميزانية حسب الأهداف

تولّت الهيئة متابعة عديد التقارير الرقابية المنجزة من قبل هيئة الرقابة العامة للمالية والمتّصلة بتدقيق أداء المهمات والبرامج في إطار التصرف في الميزانية حسب الأهداف، على غرار تدقيق أداء **مهمة التجهيز والإسكان ومهمة التكوين المهني والتشغيل وبرنامجي الخدمات الجامعية والتعليم العالي بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي**، أفضت إلى تقديم عدد من التوصيات بهدف استكمال الإصلاحات المستوجبة لمسار تركيز التصرف في الميزانية حسب الأهداف، والمتمثلة أساسا فيما يلي:

- استكمال تركيز مكونات **منظومة التصرف في الميزانية** حسب الأهداف المتصلة خاصة **ببرنامج الرقابة الداخلية وتعميم وظائف رقابة التصرف والتدقيق الداخلي وإعداد أدلة الإجراءات المستوجبة**.

- العمل على إدراج مقاربة النوع الاجتماعي كلما كان ذلك ممكنا، طبقا لمقتضيات القانون الأساسي عدد15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 والمناشير السنوية لرئيس الحكومة الصادرة حول إعداد مشروع ميزانية الدولة.

- **تحيين وتطوير المنظومة المعلوماتية لمتابعة الأداء**، المنجزة من قبل **وزارة المالية** (الوحدة المركزية للتصرف في الميزانية حسب الأهداف) بالتعاون مع **مركز الإعلامية لوزارة المالية**، كآلية أساسية لتطوير حوار التصرف بين المتدخلين ومتابعة وتقييم النتائج من خلال متابعة المؤشرات ومدى بلوغ القيمة المستهدفة لها لتحقيق أهداف السياسة العمومية.

- **إعداد دراسات استراتيجية محيّنة وشاملة** حول مختلف البرامج العمومية، بهدف تحديد الأولويات وضبط أهداف البرامج وفق هذه الأولويات.

- **ترجمة بعض الأهداف الاستراتيجية المضبوطة على مستوى مخطّط التنمية بأهداف على مستوى المشاريع السنوية للأداء للوزارات**.

- **اعتماد برامج أفقية** بالنسبة لبعض المحاور الاستراتيجية التي تشمل عدّة مهمات (أو وزارات).

- **التأكد من تغطية أهداف البرامج لجميع الأنشطة وتحقيق ارتباط المؤشرات بالأهداف المرسومة**.

- **تحسين دلالة ومقروئية بعض الأهداف ومؤشرات قيس الأداء** المعتمدة، والحرص على صحة ومصداقية المعطيات المدرجة بوثائق الأداء في علاقة بتقييم الإنجازات الفعلية وتحليل الفوارق مقارنة بالتقديرات.

- **إحكام وسائل وآليات وطرق تجميع ومعالجة المعطيات المتّصلة باحتساب قيمة مؤشرات قيس الأداء**، والتثبت من مصدرها.

- **تحيين تركيبة الخلية القارة** لمتابعة تركيز منظومة التصرّف في الميزانية حسب الأهداف بالبرامج والبرامج الفرعية.

- **تأمين رئيس البرنامج** للمهام المرتبطة **بقيادة وإعداد وتنفيذ ميزانية البرنامج**، وتفعيل دور مسؤولي البرامج والبرامج الفرعية في ممارسة القيادة وفق القدرة على الأداء، وضبط برنامج تكوين وتدريب لكافة المتدخلين لدفع انخراطهم في تركيز المنظومة.

- **إحكام حفظ الأرشيف والوثائق المتّصلة بالأداء** والوثائق المدعّمة لنتائج مؤشرات قيس الأداء.

- **اعتماد الوثيقة الإطارية لميثاق التصرف**، لتنظيم حوار التصرف وترسيخ مبادئ المسؤولية والمسائلة من قبل جميع الأطراف المتدخلة.

كما توصي الهيئة **بإضفاء البعد الاستشرافي والتخطيط على المدى المتوسط وتقييم الإنجازات بناء على اهداف محدّدة مسبقا** من أجل إرساء دعائم **نظام المسؤولية والمسائلة** حول التصرف في المال العام.

ويتجه التأكيد في هذا الإطار، على **وجوب دعم انخراط كافة المتدخلين** (مصالح مركزية وجهوية، وحدات عملياتية، فاعلين عموميين) في تركيز مسار التصرف في الميزانية حسب الأهداف بما يمكّن من تحقيق مختلف أهداف السياسات والبرامج العمومية.

علما وأنّه، تمّ توجيه مختلف هذه التوصيات إلى الوحدة المركزية للتصرف في الميزانية حسب الأهداف بوزارة المالية بهدف إدراج هذه التوصيات ضمن برنامج عمل الوحدة.

II- التوصيات الخصوصية

تشمل هذه التوصيات خاصة الملفات التي كانت موضوع متابعة من قبل الهيئة خلال سنة 2023 ويتمحور أبرزها حول ما يلي:

◄ مراجعة الإطار القانوني والترتيبي المنظّم للخدمات الجامعية وتحسين الخدمات:

تدعو الهيئة إلى **إحكام ضبط الإطار القانوني والترتيبي المنظّم لمختلف الخدمات الجامعية** المسداة من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والهياكل الراجعة لها بالنظر، وخاصة المتعلقة منها **بالمنح والقروض الجامعية** وخدمات **الإطعام والإيواء الجامعي**، وذلك من خلال مراجعة النصوص القانونية والترتيبية المنظّمة للخدمات الجامعية بمختلف أصنافها، وتنقيح النصوص المنظمة لإسناد المنح للطلبة بالخارج مع تأمين صرف المنح والقروض والمساعدات المالية في الآجال الملائمة، وإحكام التصرّف في **المنح المسندة بصفة استثنائية إلى أبناء أعوان ومدرّسي الوزارتين المكلّفتين بالتربية وبالتعليم العالي**.

وفي ذات السياق، توصي الهيئة بتحسين الخدمات المسداة للطلبة، وبإحكام ضبط الحاجيات بالدقة المطلوبة من طلبات الإيواء **بالسكن الجامعي** ومزيد إيلاء العناية بالصيانة الدورية للمبيتات الجامعية وتوفير العملة المختصين في الصيانة، علاوة على دعم انخراط مؤسسات الإطعام الجامعي في المسار الإشهادي (مواصفات الايزو 22000) بما يساهم في تحسين خدمة **الإطعام الجامعي** في المجالات المتّصلة خاصّة بحفظ الصحّة وتفادي تلوث الأكلة.

كما تؤكد الهيئة على وجوب إحكام التنسيق بين مختلف الهياكل المركزية والجهوية المتدخلة (الوزارة المكلّفة بالتعليم العالي، دواوين الخدمات الجامعية، السادة الولاة ومختلف المصالح الجهوية...) للتصدي إلى المبيتات الخاصة العشوائية وحالات إيواء غير الطلبة في المبيتات واتّخاذ الإجراءات الردعية في شأنها.

◄ إحكام الرقابة والإشراف على المؤسسات الصحية الخاصة:

توصي الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية **بتدعيم منظومة الإشراف** والرقابة على المؤسسات الصحية الخاصة، وكذلك على وجوب **تطوير التنسيق** بين مختلف المتدخلين في إطار توحيد الرؤى والتوجهات المعتمدة من قبل الدولة في القطاع الصحي.

كما تؤكد الهيئة على وجوب **تعزيز آليات الرقابة على المؤسسات الصحية الخاصة** من خلال تكثيف الزيارات الميدانية لمراقبة مدى احترام هذه المؤسسات للالتزامات المحمولة على كاهلها بدءا من احترام الأمثلة الهندسية للبناءات المصادق عليها وطاقة الاستعاب القصوى المرخص فيها والحصول على شهادات السلامة والوقاية المستوجبة، مرورا بمراقبة مدى مطابقة التجهيزات

المستعملة وخاصة الثقيلة والمشعة منها ومدى مطابقتها لمعايير السلامة و مدى توفّر المؤهلات الطبية وشبه الطبية المستوجبة بها، وصولا إلى تعزيز الرقابة على مسارات عمليات التعقيم ونقل ومعالجة النفايات.

◄ تطوير منظومة الصحة والسلامة المهنية:

شملت توصيات الهيئة الموجّهة أساسا إلى وزارة الشؤون الاجتماعية (الإدارة العامة لتفقّد طبّ الشغل والسلامة المهنية) والصندوق الوطني للتأمين على المرض، وجوب العمل على **تطوير الإطار القانوني** لمنظومة الصحة والسلامة المهنية بهدف مواكبة للتطورات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية للمؤسسات الوطنية وملائمة هذه المنظومة للمعايير الدولية، وتأمين تغطية مختلف المخاطر المهنية على غرار الأخطار الناتجة عن التعرّض للمنتجات الكيميائية والأخطار المهنية في قطاع البناء والأشغال العامة، و إعداد **استراتيجية وطنية تضبط الإجراءات الاستشرافية والوقائية** على المستوى الوطني، مع وجوب الحرص على **تفعيل هياكل القيادة والتنسيق بين مختلف المتدخلين** على مستوى المنظومة .

وفي ذات السياق، دعت الهيئة إلى تضمين الاستراتيجية الوطنية **أهدافا قابلة للمتابعة والتقييم الدوري**، وإعداد **برنامج عمل سنوي للمهام الرقابية** المنجزة من قبل الإدارة العامة لتفقّد طبّ الشغل والسلامة المهنية بوزارة الشؤون الاجتماعية وضبطه وفق مؤشرات علمية على غرار **خارطة المخاطر المهنية** والمؤسسات الأولى من حيث عدد الحوادث القاتلة والتصاريح بأمراض مهنية، واتخاذ **الإجراءات الزجرية المستوجبة** تجاه **المؤسسات المخلّة** بقواعد الصحة والسلامة المهنية.

◄ ضبط إجراءات إستشرافية للتعامل مع الطوارئ الصحية:

تبعا لنتائج تقييم إجراءات تركيز **منظومة EVAX** والتصرف فيها، دعت الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية وزارة الصحة إلى وجوب استخلاص النتائج المستوجبة من هذا التقييم والعمل على **إرساء إجراءات استشرافية ووضع أدلة إجراءات حول طرق التعامل مع الطوارئ الصحيّة** وكيفية التنسيق بين مختلف المتدخلين في الغرض سواء على المستوى الوطني أو الجهوي أو المحلي.

◄ تنظيم التصرف في مسالك توزيع المنتوجات الفلاحية:

أوصت الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية باستكمال النصوص التطبيقية للمرسوم عدد 47 لسنة 2022 المؤرخ في 4 جويلية 2022 المتعلق بتنقيح القانون عدد 86 لسنة 1994 والمتعلق بمسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري، ومراجعة المخطط المديري لأسواق الجملة وتركيز جهود التأهيل على **أسواق الجملة ذات المصلحة الوطنية** من خلال تعميم تركيز المنظومات المعلوماتية للفوترة ووسائل الوزن الإلكترونية وتركيز منظومة معلوماتية للتصرف في الأسواق بعد استكمال إنجاز التجربة النموذجية مع الشركة التونسية لأسواق الجملة، علاوة على وجوب إرساء المعايير الفنية والاقتصادية لاختيار المسالك المعنية بالتأهيل واستغلال مخرجات الدراسة المنجزة بهذا الخصوص.

وفي ذات السياق، أكّدت الهيئة على **وجوب اعتماد مؤشرات لتقييم المنافسة** بصفة دورية في مختلف الأسواق و**إرساء آليات تضمن تزوّد أسواق الجملة** بالكميات الدنيا من **الخضر والغلال** بما يساهم في حسن تأدية هذه الأسواق لوظيفتها الاقتصادية والوقوف على الممارسات المخلة بالمنافسة، **وإصدار مخطط مديري ونظام داخلي وكراس شروط نموذجي لتنظيم أسواق الدواب** بالتنسيق مع الوزارات المكلّفة بالفلاحة والشؤون المحلية، علاوة على **وجوب إعداد برنامج لتكوين المتدخلين بالأسواق** بالتنسيق مع الوزارة المكلفة بالشؤون المحلية والسهر على حسن تنفيذه واستحثاث الإجراءات المتعلقة **بتأهيل مسالخ شركة اللحوم**.

◄ حوكمة التصرف في مياه الري:

توصي الهيئة **بإحكام استغلال الموارد المائية السطحية** من خلال البحث عن الحلول الكفيلة بتجنب الحجم الهائل لكميات المياه الضائعة على مستوى شبكات جلب وتوزيع مياه السدود، **وتثمين الموارد المائية المعبّئة** بالسدود التلية والبحيرات الجبلية وتجهيزها بالمعدات الضرورية وضبط مختلف المؤشرات والبيانات المتعلقة بتعبئتها وخزنها، وخاصّة احترام دورية أنجاز أعمال الصيانة وقيس الترسبات بكافة السدود الكبرى.

كما توصي الهيئة بمتابعة تنفيذ الأشغال المتّصلة **بإحداث وتهيئة المنشآت المائية** (سدود كبرى وتلية وبحيرات جبلية) واستحثاث آجال تنفيذها، **وتكثيف متابعة استغلال الموائد الجوفية** عبر مضاعفة نقاط المراقبة البيزومترية وبرمجة المتابعات الميدانية الدورية واتّخاذ الإجراءات المستوجبة للحدّ من استنزاف الموارد المائية الجوفية، علاوة على مواصلة العمل على **إحداث وحدات تحلية المياه الجوفية** المالحة **وتثمين المياه المعالجة في الميدان الفلاحي** بتحسين نوعية المياه ومطابقتها للمواصفات.

كما تعلقت توصيات الهيئة في هذا المجال أيضا، **بإحكام برمجة إحداث المناطق السقوية** واستحثاث نسق إنجاز المشاريع المتّصلة بإحداث مناطق جديدة أو بتعصير وإعادة تهيئة مناطق سقوية، وتفعيل دور الوكالة العقارية الفلاحية والمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية في مجال إحياء المناطق السقوية، علاوة على **إحكام الرقابة على توظيف الامتيازات والمنح العمومية المسندة بعنوان الاقتصاد في مياه الري** وتحسيس وتوعية الفلاحين لاعتماد المعدّات المقتصدة في الماء.

وفي ذات السياق، شملت توصيات الهيئة وجوب اتّخاذ التدابير الكفيلة **للحدّ من الفواقد على مستوى شبكات مياه الريّ** وتأمين أعمال الصيانة الدورية لها وتأمين الحماية للتجهيزات والمعدّات، مع وضع حدّ للربط العشوائي على الشبكات وسرقة المياه وردع المخالفين، علاوة على **وجوب مراجعة طرق التصرف والتسيير على مستوى المجامع المائية والعمل على تطوير أدائه** وإحكام التنسيق بين مختلف الهياكل المتدخلة لمتابعة استخلاص الديون المتخلدة بذمتها.

◄ متابعة الأراضي الدولية الفلاحية وتنسيق مختلف أوجه التصرف فيها:

توصي الهيئة في هذا المجال بوجوب العمل على **إحكام التنسيق بين مختلف الهياكل المتدخلة** على غرار وزارتي الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ووزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية والمصالح المركزية والجهوية التابعة لها والمؤسسات العمومية المعنية الراجعة لها بالنظر ووزارة المالية، **وبرمجة إسناد التصرف في الأراضي الدولية الفلاحية بناء على أهداف ومؤشرات واضحة** تضمن متابعة الإنجازات وتقييمها وتضع حدّا لكلّ استغلال خارج فترة العقد، **مع ضبط استراتيجية واضحة لتوظيف الأراضي المسترجعة** بدءا بالممتلكات ذات المردودية العالية منها.

كما تؤكد الهيئة في ذات السياق، على وجوب **إحكام التنسيق بين الإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية وأمانات المال الجهوية** من أجل التحيين الدوري للمعطيات المتعلقة باستخلاص معاليم الكراء، وتأمين تبادل المعطيات على مستوى المصالح المتدخلة لضمان استخلاص محاصيل أملاك الدولة واتّخاذ الإجراءات القانونية إزاء المخالفين، **وبتطهير الوضعيات المالية العالقة بين ديوان الأراضي الدولية ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ووزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية** من خلال إنجاز مهمة تدقيق لحساب « ملك الدولة » وتصفيته على ضوء المهمة المنجزة.

كما توصي الهيئة بتجميع مختلف أوجه **التصرف في العقارات الدولية الفلاحية**، وذلك إمّا بإحالة التصرف في جميع هذه العقارات إلى **ديوان الأراضي الدولية** مع تطوير موارد الديوان المادية واللوجستية والبشرية من أجل تأمين حسن استغلالها والتصرف فيها وصيانتها والحفاظ عليها، أو **إحداث هيكل مركزي موحّد للتصرف في الأراضي الدولية الفلاحية لحساب الدولة**، يتولّى تجميع مختلف الصلاحيات المشتّتة حاليا بين وزارات أملاك الدولة والشؤون العقارية والفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والمالية والقيام بجميع أعمال التصرف في هذه العقارات، من خلال تأمين إجراءات الإسناد وانتقاء المستغلين للعقارات الدولية الفلاحية وإحكام متابعة استغلال الأراضي المسندة وتحصيل المعاليم المتأتية من استغلالها، والقيام لدى الجهات القضائية بالإجراءات المستوجبة تجاه المخالفين والتكفّل المباشر بالنزاعات التي تنشأ عن التصرف في المستغلات الفلاحية في مختلف أطوارها.

◄ متابعة التصرف في الممتلكات البلدية واستغلال المآوى والأسواق البلدية:

توصي الهيئة بضرورة تطوير طرق التصرف في الممتلكات البلدية، على غرار مآوى السيارات والأسواق البلدية وإعادة النظر في الاتفاقيات المبرمة بين بلدية تونس و**الوكالة البلدية للتصرف** بما يضمن حقوق الطرفين ويخوّل للوكالة القيام بالاستثمارات المناسبة والضرورية لتطوير مستوى الخدمات وتحقيق مردودية أفضل بالفضاءات التي تستغلها الوكالة مع مراجعة طريقة احتساب العائد البلدي وتحويله في الآجال المستوجبة، كما توصي الهيئة بضرورة تعميم اعتماد البرمجيات والنظم الإعلامية التي من شأنها تيسير الحصول على المعلومة ومراقبة المداخيل المحققة ومتابعة الاستخلاص.

◄ إعداد استراتيجيّة وطنيّة للتصرف في المجال العقاري المعد للسكن وتنظيم عمليات إسناد المقاسم وحالات التفويت فيها:

تدعو الهيئة وزارة التجهيز والإسكان إلى **إعداد استراتيجيّة وطنيّة للتصرف في المجال العقاري المعد للسكن** بالتنسيق مع مختلف الأطراف المتدخلة سواء الوزارات المعنية أو المنشآت العمومية ذات العلاقة بالمجال العقاري (الوكالة العقارية للسكنى، الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية وفروعها بالشمال والوسط والجنوب، شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية، الديوان الوطني للملكية العقارية...) والمستلزمين العموميين وممثلي القطاع الخاص.

كما شملت الهيئة في هذا الخصوص **ضرورة تنظيم عملية إسناد المقاسم والمساكن** من قبل المؤسسات والمنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة التجهيز والإسكان ضمن **سند مرجعي**، يتمّ من خلاله ضبط المعايير الموضوعية لإسناد هذه المقاسم والمساكن، والحالات الاستثنائية عند الاقتضاء ضمانا لاحترام مبدأي الشفافية والمساواة بين المواطنين.

◄ مراجعة منظومة التصرف المالي في المدارس الابتدائية:

أوصت الهيئة في هذا المجال وزارة التربية بإعادة النظر بصفة جذرية في منظومة التصرف المالي في المدارس الابتدائية المعتمدة حاليا من خلال **جمعيات العمل التنموي** والتي سجلت تقارير الرقابة في شأنها عديد التجاوزات ، علاوة على عدم جدواها في تجسيم الأهداف التي أحدث من أجلها

◄ تنظيم خدمات الحج والإحاطة بالحجيج:

تؤكد الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية على وجوب **إحكام التنسيق بين الهياكل** المعنية وخاصة منها شركة الخدمات الوطنية والإقامات ووزارة الشؤون الدينية بخصوص **تأطير خدمات الحجّ والإحاطة بالحجيج واختيار المرافقين**، مع وجوب إعادة تقييم مسألة تخلّي شركة الخدمات الوطنية والإقامات على الإشراف على نشاط العمرة والنظر في تكليفها بدور رقابي أو تعديلي تجاه وكالات الأسفار الناشطة في هذا المجال.

◄ توسيع مجال تدخل صندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع السياحي:

توصي الهيئة بالإسراع في إعداد **الاستراتيجية الجديدة للقطاع السياحي وضبط أهداف نوعية ذات مردودية عالية** بما من شأنه تعزيز مكانة السياحة التونسية في السوق العالمية وإستقطاب أسواق جديدة غير تقليديّة، مع مراجعة مقتضيات الأمر عدد 2124 لسنة 2005 المتعلّق بضبط قواعد تنظيم وتسيير وكيفية تدخل صندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع السياحي ليشمل عند الضرورة، المنح المسندة بعنوان التّظاهرات الثّقافيّة والرّياضيّة والبرنامج الاستثنائي الخاص **بدعم النقل الجوي للرحلات السياحية** لفائدة متعهدي الحفلات ضمن مجالات تدخّل الصندوق.

◄ تطوير التسيير الإداري والمالي بالهياكل الرياضية:

تؤكد الهيئة مجددا على ضرورة **مراجعة الإطار التشريعي المنظّم للهياكل الرياضية** بما يضمن تطوير طرق وأساليب تسييرها الإداري والمالي وتحديد طرق وآليات ممارسة الإشراف عليها وضبط مهام كافة الأطراف المتدخلة في هذا الخصوص وإرساء مقوّمات الحوكمة الرشيدة بها، وذلك مع الأخذ بعين الاعتبار للصعوبات المالية التي تواجه هذه الهياكل ومقتضيات المرونة في التصرف.

كما توصي الهيئة بوجوب تعزيز الهياكل الرياضية بالكفاءات اللازمة في مجال التصرف الإداري والمالي والعمل على الرفع المتواصل لقدرات المسيرين بهذه الهياكل.

◄ تعصير الإدارة العامة للديوانة:

توصي الهيئة باستكمال الإجراءات المتّصلة بتنقيح الأمر عدد 1845 لسنة 1994 المؤرخ في 06 سبتمبر 1994 والمتعلق بتنظيم الإدارة العامة للديوانة، وبإرساء **النظام المعلوماتي الجديد للديوانة** ، مع العمل على دمج مختلف التطبيقات المعلوماتية المستغلّة، **كما توصي الهيئة بإحكام التنسيق بين مصالح الديوانة ومختلف المتدخلين بالميناء التجاري** برادس وأساسا ديوان البحرية التجارية والموانئ والشركة التونسية للشحن والترصيف، فيما يتعلق بالمسائل المتّصلة بتهيئة الفضاءات وظروف الخزن والتنقل والإنارة والسلامة والصيانة وتلافي المكوث المطوّل للحاويات بالميناء، بما من شأنه تيسير مختلف الإجراءات وتحسين جودة الخدمات المسداة.

وفي ذات السياق، تؤكد الهيئة **على وجوب توفير ظروف الحفظ الملائمة بفضاءات الحجز الديواني** من خلال الإسراع في تركيز مستودع الحجز النموذجي طبقا للمواصفات المطلوبة بما من شأنه ضمان حسن تخزين المحجوز وحوكمة التصرف فيه.

◄ تدعيم المراقبة الجبائية

توصي الهيئة **بإحكام متابعة الأنظمة المعلوماتية المستغلة** من قبل المراكز الجهوية لمراقبة الأداءات والمكاتب التابعة لها وتدارك النقائص المتصلة بهذه المنظومات ودمجها وتفعيل آليات الترابط البيني لفائدة كافة الهياكل المتدخلة، بهدف **بلوغ النجاعة المطلوبة لأعمال الرقابة الجبائية وضمان التغطية الشاملة لسجلات المطالبين بالأداء.**

كما توصي الهيئة **بضرورة تعزيز الموارد البشرية على مستوى الإدارة العامة للأداءات وتدعيم المحققين والأعوان المكلفين بالمراقبة الميدانية**، وتوفير الوسائل والإمكانيات الضرورية للترفيع من أداء المراكز الجهوية لمراقبة الأداءات، **وتوجيه برمجة المراجعات الجبائية باعتماد آليات التصرف في المخاطر** وتطوير قواعد البيانات والاستغلال الأمثل لمعطياتها مع اعتماد إجراءات كتابية في الغرض، بالإضافة إلى **إحكام متابعة الامتيازات الجبائية المنتفع بها بعنوان الأداءات المباشرة** على غرار طرح المداخيل والأرباح المتأتية من التصدير وإيقاف العمل بالأداء على القيمة المضافة وتكثيف المعاينات الميدانية بشأنها، **وتحسين آجال مختلف مراحل المراجعات الجبائية المعمّقة.**

من جهة أخرى، توصي الهيئة بإحداث قاعدة بيانات حول التصرف في الإمتيازات الجبائيّة من أجل توفير المعلومة الحينيّة ومتابعة كيفية التصرف في هذا الجانب من الماليّة العموميّة وتجنب حالات الجمع بين منح من نفس الطبيعة.

كما تؤكد الهيئة على وجوب تحمّل الإدارة العامة للامتيازات الجبائيّة لمسؤولياتها في متابعة مدى استحقاق هذه الامتيازات واتخاذ القرارات المستوجبة تجاه الأطراف المخلة بالتزاماتها.

◄ تعزيز مراقبة التمويل الأجنبي للجمعيات:

أكّدت الهيئة في هذا الإطار على ضرورة **اعتماد نظام رقابة ومتابعة ناجع للتمويل الأجنبي للجمعيات** ولمدى احترام الجمعيات للالتزامات القانونية المحمولة على كاهلها، **مع الحرص على إحكام التنسيق** بين مختلف المتدخلين في هذا المجال (الإدارة العامة للجمعيات والأحزاب السياسية برئاسة الحكومة، البنك المركزي التونسي، الوزارة المكلّفة بالشؤون الخارجية، الوزارة المكلّفة بالتعاون الدولي، المركز الوطني لسجلّ المؤسسات...) وتحديد المسؤوليات فيما بينهم، كما أوصت الهيئة **بمراجعة الإطار القانوني المنظّم للجمعيات** في اتّجاه تعزيز الأحكام المتّصلة بالشفافية المالية **وتفعيل الدور الرقابي لهياكل الامتثال بالبنوك** مع التنسيق بين هذه الهياكل وبين لجنة التحاليل المالية ومصالح البنك المركزي التونسي وتأمين تبادل البيانات والمعطيات فيما بينها.

◄ إعادة هيكلة المؤسسات والمنشآت العمومية وإحكام متابعة المساهمات العمومية:

تؤكد الهيئة على وجوب **إعادة هيكلة عدد من المؤسسات والمنشآت العمومية طبقا لمبادئ حسن التصرف والكفاءة والفاعلية وفي إطار الحفاظ على توازناتها المالية وديمومتها**، كما توصي مجددا بضرورة **إرساء إطار استراتيجي متكامل** يتمّ ضمنه تحديد مهام المؤسسات والمنشآت العمومية على ضوء توجهات السياسات العمومية والخيارات التي انتهجتها الدولة في مختلف القطاعات، مع توفير الإمكانيات الضرورية لها وتوحيد الاشراف الأفقي على هذه الهياكل ضمن هيكل مركزي موحّد.

من ناحية أخرى، توصي الهيئة **بإيلاء العناية للمساهمات العمومية سواء المباشرة منها أو غير المباشرة، وإحكام متابعتها وتقييم مردوديتها** من قبل وزارات الإشراف والمساهمين العموميين المعنيين وتنفيذ مقتضيات منشور الوزير الأول عدد11 المؤرخ في 08 مارس2006 المتعلق بمتابعة المنشآت ذات المساهمات العمومية، وخاصة منها مدّ المساهم المعني بصفة دورية الوزارة المكلّفة بالإشراف بالوثائق المتعلقة بالمنشأة موضوع المتابعة (القوائم المالية وتقرير النشاط، الميزانية التقديرية، برنامج العمل، محاضر مجالس الإدارة والجلسات العامة...)، علاوة على دعوة المساهم إلى إدراج نقطة قارة بجدول أعمال مجلس المؤسسة أو مجلس الإدارة حول متابعة المنشآت موضوع مساهمته وعرض تقرير لنتائج نشاطها وتطوّر وضعياتها.

في ذات الإطار، توصي الهيئة باستصدار **سند مرجعي ترتيبي** حول متابعة الشركات ذات المساهمات العمومية يتضمّن القائمة المحيّنة للشركات موضوع المساهمات العمومية، ويضبط

الالتزامات المحمولة على المساهم بما في ذلك أيضا الالتزام المتعلق بتعيين ممثليه بمجلس إدارة الشركة موضوع المساهمة، والمعطيات الدورية التي يتّجه موافاة وزارة الإشراف بها بخصوص هذه المساهمة، وكذلك مهام المتابعة الموكلة إلى وزارة الإشراف، مع التأكيد على وجوب مدّ رئاسة الحكومة ووزارة المالية بمعطيات دورية حول الشركات موضوع المساهمة.

◄ مراجعة نظام تأجير رؤساء المؤسسات والمنشآت العمومية والشركات ذات الأغلبية العمومية:

تؤكد الهيئة على ضرورة مراجعة نظام تأجير رؤساء المؤسسات والمنشآت العمومية و الشركة ذات الأغلبية العمومية، بما من شأنه **أن يتناسب مع مسؤولياتهم ويحقق قواعد الانصاف ويحفزهم** على تحسين الأداء، خاصة وأن بعض القطاعات والشركات ذات الأغلبية العمومية يتجاوز فيها تأجير أغلب الأعوان العاملين بها تأجير المسؤولين الأول بها.

وفي هذا الإطار، يمكن **إدراج عناصر متغيّرة** ضمن تأجير المسؤول الأول تُحتسب بالاعتماد على مؤشرات تضبط ضمن **عقد الأداء** الذي يتمّ إبرامه مع وزارة الإشراف القطاعي، مع الحرص على إرساء مقوّمات المسؤولية والمسائلة بهذه المؤسسات بالنظر لدورها الاقتصادي والاجتماعي والحاجة المتنامية إلى تطوير مردوديتها وأدائها.

◄ وجوب تقييم دور المجامع المهنية ومراجعة طرق تمويلها:

تؤكد الهيئة العليا للرقابة على وجوب تقييم دور **المجامع المهنية** وأدائها، ومراجعة تنظيمها ومشمولاتها وإعادة النظر في مسألة تمويلها من ميزانية الدولة، مع ضبط آليات تقييم ورقابة محدّدة عند تخصيص ميزانيات سنوية لها، وذلك بناء على أدائها ونجاعة تدخلاتها في مجال تطوير الإنتاج أو كذلك في تفعيل دورها التعديلي بالقطاعات التي تهتم بها ومردوديتها المالية والاقتصادية.

◄ القيام بالتتبعات الإدارية والقضائية المستوجبة ومتابعة مآل القضايا المنشورة:

تولّت الهيئة خلال تأمينها للأعمال المرتبطة بمتابعة التقارير الرقابية، توجيه توصيات لعدد من الهياكل المعنية لتذكيرها **بوجوب القيام بالتتبعات الإدارية والقضائية المستوجبة إزاء العديد من الإخلالات المضمّنة بالتقارير الرقابية وتقارير التفقد والتي يمكن أن ترتقي إلى مرتبة أخطاء تصرف أو أخطاء جزائية** وذلك في إطار تكريس مبدأ المساءلة والقطع مع ممارسات الإفلات من العقاب.

وتؤكد الهيئة في هذا الإطار، على وجوب تحمّل الوزراء ورؤساء الهياكل العمومية لمسؤولياتهم في إحالة أخطاء التصرف المرتكبة من قبل الأعوان الخاضعين لسلطتهم المباشرة أو لإشرافهم على أنظار محكمة المحاسبات، وعلى وجوب إحالة الأخطاء التي تكتسي صبغة جزائية أو ترتقي إلى شبهات فساد جدية، إلى الجهات القضائية، مع ضرورة متابعة مآل هذه القضايا أمام الجهات المعنية.

إصدار:

الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية

85، شارع الحرية تونس 1002

71790163 / 71784787

71782748

http://www.hccaf.tn

hccaf@hccaf.tn

Facebook.com/hccaf

SCAN ME

تصميم وإنجاز :

Next Media - Tunis

SCAN ME

85، شارع الحرية تونس 1002
71 784 787 - 71 790 163
71 782 748
http://www.hccaf.tn
facebook.com/hccaf
hccaf@hccaf.tn